الفصل الرابع

تحليل سوسيولوجي للاسرة الجزائريـــــــــــــــــــــــــــة

- تمهيـــد:

بعد أن تطرقنا لواقع الزواج و الأسرة في المجتمع الجزائري ، بدا لنا جليا تتبع بعض المظاهر المرتبطة بهذه الأخيرة خاصة في العقد الأخير، و تحولها نمط ممتد واسع الى نمط أسرة حديثة محدودة الأطراف فقدت بمقتضى تحولها و أثر العالم الخارجي العديد من ميزاتها و أبعادها و حتى أدوارها ، هذا نتيجة مواكبتها التحول الذي انجر بالدرجة الأولى على المجتمعات الصناعية و انتشار اتجاه استقلالية الأسرة النووية عن وحدة النسق الأسري الكبيـــــر.

1-:تطور مفهوم ومجال الاسرة:

تخضع الجوانب المادية للأسرة –كالجوانب المعنوية– لعملية التطور والتغير، فقد شهدت الأسرة الإنسانية مراحل تطورية في نطاقها، إذ بعد أن كانت تستوعب أعدادا كبيرة من الأفراد أصبحت اليوم لا تضم إلا عددا محدودا جدا.

ونحن اليوم لا يمكننا أن نقف بصورة تاريخية صحيحة على عدد أفراد الأسرة في فجر الحياة الإنسانية، ولكن من اليقين والمؤكد –على الأقل في اعتقاد أصحاب الديانات السماوية وخاصة الإسلام– أن بداية الإنسانية اقترنت بوجود أسرة تتمثل في آدم وحواء وأبنائهما.ويذهب علماء الاجتماع والأنثربولوجيا في دراساتهم التحليلية للأشكال الاجتماعية الأولى إلى اعتقاد وجود ما يسمى نظام العشائر، والذي يمثل أقدم التشكيلات أو التجمعات البشرية. وكان هذا النظام بطبيعته ينطوي على ترابطات شبه أسرية، من الصعب معرفة حدودها ونظامها، فلم يكن هذا النظام أسرة واحدة ولكنه كان مكونا من عدة خلايا أسرية، واختلفت هذه العشائر في عدد أفرادها فقد تكون بضعة أفراد في بعض المناطق، وقد تبلغ المئات في بعض الآخر. ومهما يكن من أمر الحياة الاجتماعية داخل هذه المعاشر فإن الترابطات شبه الأسرية التي تنطوي عليها كانت ضيقة النطاق لا تتعد الرجل وبعض النساء وأطفالهما.

وبعد مدة زمنية ليست بالطويلة من وجود نظام المعاشر ظهرت ما يسمى بالمجتمعات التوتمية والتي تعتبر في نظر معظم علماء الاجتماع من أقدم مظاهر الحياة البشرية، والتوتم هو حيوان أو نبات أو مظهر طبيعي تتخذه العشيرة رمزا لها ولقبا لجميع أعضائها وينزلونه والأمور المتعلقة به منزل التقديس.

وعاشت القبائل التوتمية بصورة بدائية في وسط استراليا وشرقها وفي أمريكا، وتضم الأسرة في هذه القبائل أعداد كبيرة من الأفراد، ولم يكن ثمة فرق بين الأسرة والعشيرة لأن الجميع يرتبطون برابطة قرابة واحدة، ولم تكن هذه القرابة قائمة على صلات الدم والعصب كما هو الشأن في المجتمعات الحديثة ولكنها كانت قائمة على أساس انتماء جميع أفراد العشيرة لتوتم واحد وانحدارهم من أصلابه كما يعتقدون، فقد نسبت هذه المجتمعات نفسها إلى بعض فصائل الحيوان والطيور والنباتات أو إلى بعض مظاهر الطبيعة واعتقدت أنها منحدرة منها وأنها تؤلف معها وحدة اجتماعية، ولذلك كانت تقدس هذه الفصائل وتتخذ حيالها إجراءات طقوسية معينة.

ولما كانت هذه المجتمعات تعتقد أن المبدأ التوتمي حال في أجسادهم وأنه سر بقائهم ووجودهم الاجتماعي، فلا يمكن والحال هذه أن يدنسوه أو يقربوه بسوء لأنه موضع التقديس والعبادة، ولما كانت الاتصالات الجنسية في نظرهم تنطوي على اختلاط الدماء وتدنيس المبادئ التوتمية المقدسة، حرمت هذه المجتمعات الزواج بين رجالها ونسائها لأنهم ذوو قربى ومرتبطون

بوحدة مقدسة،ومن ثم كان على الرجال أن يبحثوا عن زوجاتهم في العشائر التي تعبد تواتم مغايرة لتواتمهم... وعلى هذا الأساس كان نطاق الأسرة في المجتمعات التوتمية واسعا جدا، إذ يعتبر كل الأفراد الذين يعتنقون توتما واحدا أنهم اخوة ويشكلون أسرة واحدة (رجالا ونساء) وعنوانهم اسم الطوطم الذي يعتنقونه.

وفي مراحل أكثر تقدما من الحياة الإنسانية، أخذت فكرة الانتساب إلى طوطم معين في الزوال، وأخذ معها نطاق الأسرة في الضيق، ففي اليونان والرومان القديمة انتشر اعتقاد الارتباط والانحدار من عصبيات وأجداد وأصول معروفة تاريخيا (بمعنى زوال تقديس الطوطم والارتباط به)، فكان رب الأسرة في هذه المجتمعات هو الذي يجدد نطاقها، ويعطي له المجتمع مطلق السلطة في ذلك، إذ كان من سلطته أن يضيف إلى الأسرة من يشاء من الأفراد حتى ولو لم يكونوا من أصلاب عائلته، ويلفظ منها من يشاء ولو كانوا من أصلابه. فنطاق الأسرة كان خاضع لتصرف كبير العائلة ورهن مشيئته، وكان النطاق في واقع الأمر قائما على مصطلحات تحددها المجتمعات مثل (العصبة، الرقيق، الموالي، الأدعياء، التبني، الأعراف...) فمتى قرر رئيس الأسرة قبول فرد ما في نطاق أسرته، اكتسب هذه الصفة وأصبح مرتبطا بدرجة لا تقل شأنا عن أي فرد آخر من صلب الأسرة، ولذلك يعرف هذا الشكل بالأسرة الأبوية الكبيرة، وقد كان هذا النظام منتشرا في الأسرة العربية على العهد الجاهلي، إذ كانت الأسرة تنتظم جميع الأقارب وتشمل الموالي والأعياد، وكانت القرابة عندهم تقوم على الإدعاء لا على صلات الدم، فكان الولد لا يلحق بأبيه إلا إذا رضي الأب عن ذلك وكانوا إذا شكوا في مولود استفتوا أصنامهم عن حقيقته.

و لما جاء الإسلام و بمبادئه الخاصة بتنظيم الأسرة، قضى على فكرة الادعاء والتبني يقول الله تعالى «ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللاتي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلك قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، أدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم...» (سورة الاحزاب الآية 4-5) وبذلك قرر أن الولد للفراش. وتم بذلك محاصرة نظام القبول والتبني والإدعاء،ولم يعد من حق رب الأسرة أن يدخل في نطاق الأسرة من يشاء، بل أصبح ذلك مقصورا على نسائه وأولاده الذين يأتون من فراش صحيح أو عن طريق التبني في بعض المجتمعات... وبذلك أخذ نطاق الأسرة يضيق ويضيق إلى أن وصل إلى ما هو عليه اليوم في المجتمعات المعاصرة، أو ما يعرف بالأسرة النووية والأسرة الممتدة.

فالأسرة الممتدة والتي يكثر انتشارها في المناطق الريفية والتي تعتمد على الفلاحة والزراعة كنشاط اقتصادي، يتسع نطاقها إلى ثلاثة أجيال وفي بعض الحالات أربعة أجيال، وهي عموما تتميز بكبر الحجم وتعقد العلاقات الاجتماعية فيها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن

أن نقول أن لها امتداد تاريخي قديم، فهي تعطي لنا صورة عن طبيعة الأسرة في الحضارات القديمة بنوع من الشمولية.

أما الأسرة النووية والزواجية فهي سمة العصر الحاضر وميزة البلدان الصناعية، فهي وليدة الثورة الصناعية وانتشار المدن الحديثة، وتقسيم العمل، وتضم الأسرة النووية جيلين على الأكثر (الزوج، الزوجة وأولادهما) حيث يرتبطون جميعا في إطار علاقة مواجهة تتميز بكل سمات الجماعة الأولية.

وخلاصة القول في هذا المجال هو أن الأسرة تعرضت لما يسمى« بقانون التقلص » (علياء شكري 1987ص21)حيث اخذ حجمها في الانكماش والتقلص تدريجيا من دوائر قرابية أوسع إلى دوائر قرابية أضيق، إذ امتدت من تلك الأسرة التي تضم أعدادا هائلة من الأفراد يرتبطون فيما بينهم برباط محدد(كالطوطم مثلا)، إلى الأسرة الزواجية الحديثة التي نعرفها اليوم والتي لا تضم سوى الزوج والزوجة وأبنائهما، وطبعا يعتبر الزواج هو العامل الأساسي في تكوين هذه الأسرة.

ثانيا: وظائف الأسرة :

تعد الأسرة أول جماعة يتكون منها البناء الاجتماعي وهي تمثل ظاهرة اجتماعية إذا توافرت لها مقومات الصلاحية وانعكست آثارها بصورة إيجابية على استقرار الحياة الاجتماعية للمجتمع، كما أن الأسرة هي الوسط الذي يشبع الدوافع الطبيعية للفرد وتحقق الإشباع الجنسي والعاطفي، كعاطفة الأبوة والأمومة، وهي تمثل عامل أساسي لنقل القيم والعادات والتقاليد التي يتميز بها كل مجتمع عبر الأجيال على مدى العصور وعلى هذا الأساس فالأسرة يقع عليها عبء مسؤولية نقل الاتجاهات الإيجابية للطفل، وبتصورات موضوعية منطقية واعية في خط مواز لطبيعة العالم الخارجي وذلك حتى لا تحدث فجوة بين أسلوب الحياة داخل الأسرة وبين ما هو موجود في إطار المجتمع.

ومن ثم كانت الأسرة تقوم بكافة الوظائف الضرورية بداية من جمع القوت وتوفيره لأعضائها والقيام بمستلزمات الحياة وصنع الأدوات البدائية ... ، بمعنى أنه كانت الأسرة التوتمية القديمة وحدة اقتصادية وهيئة سياسية وإدارية وتشريعية كما كانت هيئة دينية وتربوية. فكانت الأسرة دويلة صغيرة تقوم بمختلف الوظائف التي يتطلبها النشاط العمراني، وقد ظلت الأسرة محتفظة بهذه الاختصاصات الواسعة في العصور التاريخية القديمة.

إلا أن التطور الحاصل في أنظمة الدول وتقدمها الصناعي عمل على سلب الأسرة الكثير من الوظائف، وأصبح لكل وظيفة هيئة مستقلة تعمل بشكل مؤسسة أو وزارة، فانتزعت من الأسرة الوظيفة السياسة أنشأت لها هيئات إدارية وحكومية، فانتزاع الوظيفة الاقتصادية منها، حيث

أصبح الإنتاج لغاية الاستهلاك هو سمة الاقتصاد المعاصر، لتصبح الوظيفة الدينية من اختصاص رجال الدين، كما بدأت وظيفة رعاية الأطفال وحضانة الأولاد تقلل العبء على الأسرة بفضل ما أنشأته المجتمعات من مراكز لرعاية الطفولة وما وضعته من نظم للحضانة، وحلت محل الأسرة في القيام بعملية التنشئة الاجتماعية. فقد اصبح الأطفال في الوقت الحاضر يحظون برعاية كبيرة وخدمات صحية وتربوية وترفيهية لم يكن الأطفال في الماضي يحصلون على مثلها، كما أن التغيرات التكنولوجية وما صاحبها من التخصصات الدقيقة التي حالت دون إمكانية التحاق الأطفال بالعمل قبل سن السادسة عشرة في معظم المجتمعات، إلى جانب أن قوانين الدراسة الإلزامية تمنع اشتغال الأطفال قبل إتمامها، كما يظهر اثر التكنولوجيا المباشر في استعمال وسائل منع الحمل مما أنقص عدد الأطفال في الأسرة وخاصة في المناطق الحضرية**(سناء الخولي1984، ص 283.)**

كما أتاح التغير فرصة اتباع الطرق الحديثة في التربية، والمقصود بالطرق الحديثة في التربية هو منح مكانة متساوية نسبيا لجميع أفراد الأسرة، من حيث الحرية، والمساواة وحق إبداء الرأي والمناقشة الحرة واستغلال الشخصية، والمكانة المتساوية بين الأطفال دون تفرقة بين الذكور والإناث.

ولذا يرى كثير من الباحثين في ميدان علم الاجتماع أن استمرار التغير في المجتمع وباستمرار التأثير المباشر على الوحدة الأسرية، فإن الأسرة كما يقول سوروكن « كاتحاد مقدس يتكون من الزوج والزوجة ومن الآباء والأبناء يستمر في الانحلال وستستمر الوظائف الاجتماعية والثقافية الرئيسية لها في النقصان حتى تصبح مجرد مكان لممارسة العلاقات الجنسية. »(سناء الخولي1984، ص 284)

نتيجة لفقدان الأسرة لهذه الوظائف فإن أجبرن يرى أنها أصبحت مفككة، وقد تعرضت آراء أجبرن لكثير من النقد، حيث يرى بعض علماء الاجتماع أنه من الخطأ التأكيد على المحتوى التقليدي للوظائف بدلا من النظر غليها باعتبارها وظائف تقلص أداؤها بالنسبة للأسرة، وليس هناك شك في أن الأسرة فقدت بالفعل بعض وظائفها التقليدية، إلا أن هذا الفقدان ينطوي على تغير في الشكل والمضمون، ومثال ذلك أن الأسرة في المجتمعـــــات الصناعية المتقدمة لم تعد وحدة اقتصادية منتجة– في المحل الأول – ولكنها أصبحت وحدة اقتصادية مستهلكة، حيث أنه لا يستطيع الاقتصاد الحالي أن يستمر إذا لم يعتمد على الأسرة من حيث هي مستهلكة في استهلاك الملابس والمنـــازل والعربـــات والمنتجـــات الغذائيـــة والأثاث .....الخ(سناء الخولي، 1984، ص 285.)

وعلى الرغم من عرض بارسونز من خلال النظرية البنائية الوظيفية، إلا أنه لم يقدم تفسيرا للتغيرات الحديثة في أنماط الأسرة على أنها انهيار أو تفكك، بل على العكس من ذلك تماما نجد أن بارسونز كان واضحا عندما أكد أن عملية التمايز تؤدي إلى تزايد المؤسسات والهيئات و الوحدات التي تقوم بوظائف محددة و معنى هذا أن الوظائف التي كانت تقوم بها في الماضي وحدة واحدة (الأسرة) أصبحت تضطلع بها وحدات عديدة متخصصة، بينما تقتصر الوحدة الأصلية على وظائف محدودة، وهذا ما أشار له بارسونز بأن التغييرات التي تحدث في الأسرة تنطوي على مكاسب كما تنطوي على خسائر.(مصطفى الخشاب.1981، ص89.)

وعليه يتضح بأن تحرير الأسرة من الأعمال العديدة التي كانت تقوم بها في الماضي يجعلها قادرة على أداء الأعمال المتبقية بطريقة أكثر نجاحا، كما تصبح في مركز يسمح لها بتلبية الاحتياجات العاطفية الشخصية لكل من البالغين والأطفال، ويؤكد بارسونز أن الأسرة أصبحت أكثر تخصصا عما كانت عليه من قبل، ولكن هذا لا يعني أنها أصبحت أهمية لأن المجتمع أصبح يعتمد عليها أكثر في أداء عديد من وظائفه المختلفة(مصطفى الخشاب.1981، ص89.)

وهذا ما أكده وأبرزه وليام جود Goode من حيث أهمية الوظائف الوسيطة للأسرة. والجدير بالذكر أن فكرة الأسرة كوسيط (صاقل – مؤثر – قامع) بين الفرد والمجتمع الكبير قد ظهرت ضمنيا في كتب الأسرة منذ مدة طويلة، إلا أن جود هو أول من وضح الأهمية الإستراتيجية للأسرة وخاصة من خلال وظيفتها الوسيطة.

وعموما تحدد المراجع العلمية وظائف الأسرة المعاصرة فيما يلي (سناءلخولي1984.ص285):

1- إنجاب الأطفال : التكاثر هو أول الوظائف التي تقوم بها الأسرة حتى تضمن استمرارية الزيادة في السكان.
2- المحافظة الجسدية لأعضاء الأسرة.
3- منح المكانة الاجتماعية للأطفال والبالغين.
4- التنشئة الاجتماعية : رعاية الأبناء وتنشئتهم اجتماعيا وتعليمهم قيم مجتمعهم وعاداته وتقاليده.
5- الضبط الاجتماعي : تعتبر الأسرة أداة اجتماعية ضابطة لسلوك الأفراد في الداخل والخارج مع الجماعات الأخرى.

هذا بالإضافة إلى وظيفة جديدة برزت لم يهتم بها التحليل السوسيولوجي من قبل، وهي الوظيفة العاطفية، ونعني بها التفاعل العميق بين الزوجين، وبين الآباء والأبناء في منزل مستقل، مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفـــي لجميع أعضاء الأسرة.

وقد أصبحت هذه الوظيفة من الملامح المميزة للأسرة الحضرية، بعكس الحال في الأسرة الممتدة في المجتمعات الزراعية، حيث يتم التفاعل الأولي بين حلقة كبيرة من الأقارب الذين يعيشون متجاورين، وقد ترتب على هذه الوظيفة الجديدة أن أصبحت الأسرة النواة تحمل عبئا ثقيلا لأنها أصبحت المصدر الوحيد الذي يستمد منه الأفراد الحب والعاطفة، ولهذا لا يريد الأفراد البالغين الزواج فقط، وإنما يريدون الزواج السعيد.(سناءلخولي1984.ص285) .

3- تطور محور القرابة داخل الأسرة :اشتد النقاش بين علماء الأنثربولوجيا وعلماء الإجماع في تحديد مراحل التطور لمحور القرابة داخل الأسرة، فمنهم من يذهب إلى الاعتقاد بأن البدايات الأولى للحياة الإنسانية كانت مشاعية خاصة في مجال العلاقات الجنسية، ومنهم من يعتبر أن الحياة الأسرية الأولى كانت تدور حول سلطة الأم، وسموا هذا النوع بالأسرة الأمومية، وهناك فريق آخر عارض هذا الرأي وأتجه إلى اعتبار أن السلطة الأبوية هي السائدة داخل الأسرة منذ العصور الأولى لحياة الأسرة، وهناك رؤية توفيقية تذهب إلى اعتبار أن الأسرة منذ بدايتها كانت السلطة فيها مشتركة بين الأم والأب معا.

وقد اعتبر المدخل التطوري في علم الاجتماع-كإطار نظري- المحضن الذي ولدت فيه مختلف الرؤى حول محور القرابة داخل الأسرة، باعتبار أن هذا المدخل هو المسيطر على الفكر السوسيولوجي في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ومن المعلوم أن التيار التطوري في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة متأثرا إلى حد كبير بالنظريات التطورية لدارون وخاصة نظريته عن الانتخاب الطبيعي، وهذا التأثر أدى إلى خلق عقبتين في طريق الدراسات الاجتماعية أو بالأحرى النظريات الاجتماعية التطورية وهما:

"* الافتراض بأن نمو المجتمعات الإنسانية وبالتالي نسق الأسرة، يسير في خط مستقيم أي أن التغير يأخذ اتجاها وحيدا يظل يتابع حركته دائما إلى الأعلى أو إلى التقدم.

* عدم استطاعتها تحديد أو إيجاد الدليل الملائم للمراحل الرئيسية في النمو العالمي، و العوامل المختلفة التي أدت إلى التحول من مرحلة إلى أخرى، كما أن المادة العلمية والبيانات الأثنوجرافية المستمدة من المجتمعات البدائية المعاصرة كانت غير ملائمة لتوضيح المنظور التطوري"(محمد دعبس . دس.ص113) وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الرؤية التطورية لمحور القرابة داخل الأسرة أقرب ما تكون إلى نظرة تخمينية والتي يمكن أن تحمل من الخطأ مثل ما تحمل من الصحيح ولكن رغم هذا الرأي، لا بد من استعراض ولو بشيء من الاقتضاب للمراحل لتطورية التي مر بها محور القرابة الأسرية عبر مختلف الأزمنة والعصور.

1- النظرية المشاعية: وتذهب هذه النظرية إلى أن الأسرة نشأت من التزاوج الذي حصل في بعض المجتمعات البدائية أو الأقوام المتعايشة بصورة جماعية، بما في ذلك العلاقات الجنسية، حيث تكون النساء في هذه المجتمعات حقا مشاعا للرجال ويكون الأبناء في هذه الحالة جيل المجموعة كلها، ومن رواد هذه النظرية لويس مورجان، الذي حاول تطبيق نظريته التطورية للمجتمع على الأسرة، والتي مفادها أن المجتمع يتطور حسب الأسلوب التكنولوجي السائد فيه وتوصل إلى ثلاثة مراحل رئيسة وهي "التحوش والبربرية، والحضارة"(علياء شكري و آخرون.1987.ص11)، وعلى هذا الأساس بنى مورجان تصورا على المجتمع البشري في بداياته، حيث تصوره على شكل جماعة اجتماعية بسيطة تعيش في حالة بدائية لا تحكمها ضوابط أو قوانين أو قواعد خلقية، وأن أعضاء هذه الجماعة يعيشون حياة إباحية دون ضوابط تنظم علاقاتهم الجنسية، وهذا نتيجة رؤيتهم إلى المرأة التي لم تخلق –حسب رأي أعضاء الجماعة– كي تدفن بين يدي رجل واحد، وأدت هذه الإباحية –حسب تصور مورجان– إلى عدم التمييز بين أقارب الأب وأقارب الأم، وأصبح يطلق نفس المصطلح القرابي على جميع أفراد الجيل الواحد بغض النظر عن درجة القرابة الفعلية، وهذا ما حدث عند سكان جزر هاواي(نبيل السمالوطي.1981.ص102)، حيث استعملوا كلمة (أكوا AKWA) للدلالة على الأبوين وكل اخوتهما وأخواتهما بغير تمييز بين خط الخؤولة وخط العمومة وقد وجهت انتقادات مختلفة لنظرية مورجان المشاعية من قبل الباحثين الأنثروبولوجيين والاجتماعيين، منهم وستر مارك الذي يرفض فكرة وجود نظام الشيوعية الجنسية إذ يعتبر" أن أصل الزواج تطور عن عادة بدائية يعيش بمقتضاها رجل وامرأة (أو عدة نساء) معا فتنشأ علاقات جنسية ثم يلتزمون بتربية ما ينجبون،ويكون الرجل هو الحامي والعائل لأسرته،والمرأة ترعى الأطفال..." (محمد دعبس.دس.ص115)، ولذلك لم تكن المشاعية هي القاعدة العامة لكل المجتمعات بل كانت حالات استثنائية في بعض المجتمعات كما وجدت أيضا بجانب أنظمة الزواج المعروفة لدينا حاليا.

وفوق هذا تبقى نظرية مورجان ومن سار في خطه،مبنية على الظن والتخمين وتفتقد إلى الحقائق والوقائع الثابتة التي تدعمها، وهي في حقيقة الأمر افتراضات عقلية جاءت لتستكمل نسق فكري نظري يحدد المسار التطوري للنظام الأسري المفترض.

2-النظام الأمومي: يعتبر العالم الأنثروبولوجي السويسري باخوفين من أكبر الدعاة إلى الاعتراف بأن النظام القرابي الأول الذي عرفته الأسرة البشرية كان محوره الأم، والمرأة بصفة عامة، وقد ألف كتابا هاما سماه "حق الأم"(ماكيفر.1968.ص469)، والذي يلخص فيه نظريته عن أسبقية واختلاف النظام الأمومي عن النظام الأبوي، كما نجد في هذا الاتجاه العالم بريفولت الذي ألف كتابا عنونه بـــ"الأمهات"حيث "يصور هذا الكتاب بالتفصيل شيوع مناهج السكن بمحل

الأم والانتساب إلى الأم في المجتمعات البدائية، كما يبين حقيقة هامة وهي أنه في بعض هذه المجتمعات تحتل النساء مركزا اجتماعيا مساويا لمركز الرجال إن لم يفته... ويخلص بريفولت إلى أن الأسرة قد نشأت نتيجة حاجة الأم الملحة إلى الحماية الاقتصادية والاجتماعية لها ولأطفالها وأنها بإتباعها لغرائزها الأساسية قد انتصرت على مجرد الرغبة الجنسية العابرة للذكر، ولذلك فإنه يؤكد على أن الشكل الأول للأسرة كان الشكل الأمومي وأن الشكل الأبوي لم يبرز إلا عندما بدأت الزراعة المتقدمة والسيادة الاقتصادية للرجال تتطور"(علياء شكري.1987.ص35).والشكل التخطيطي رقم3"(علياء شكري.1987.ص36). التالي يوضح الانتساب في خط الأم عبر خمسة أجيال متتالية:

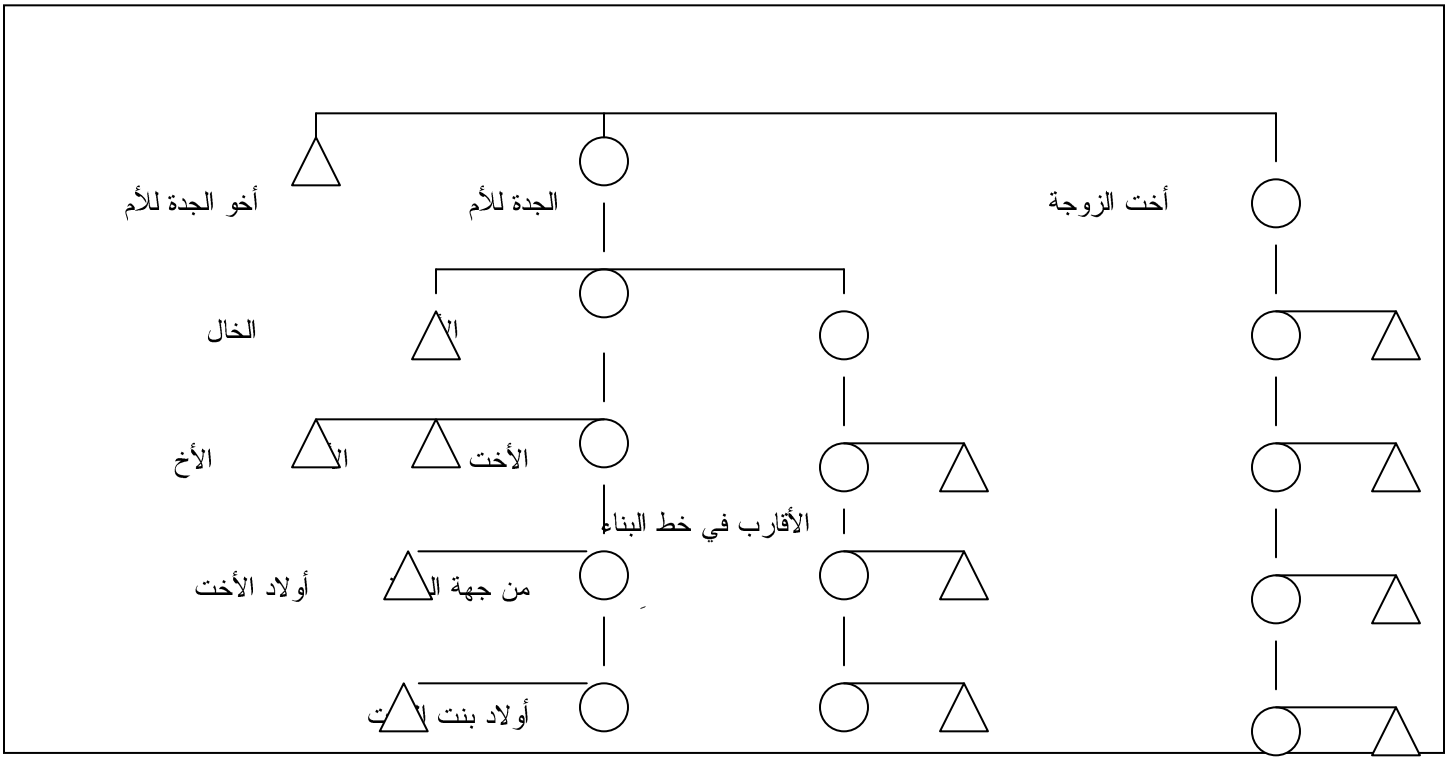

ويتميز النظام القرابي في خط الأم بجملة من الخصائص وهي (ماكيفر.1968.ص474) :

* ترتبط الأسرة الأمومية (النظام الأمومي) بالسكن في مسقط رأس الأم ،حيث ينشأ الأطفال في بيت أقارب الزوجة،ويحتل الزوج –الذي يعتبر أحيانا مجرد زائر– الرتبة الثانية في البيت الذي فيه أطفاله.

* لا تؤول السلطة داخل جماعة الأسرة أولا للزوج وإنما لأحد أقارب الزوجة من الذكور وغالبا ما يكون لأخ الزوجة الأكبر (الخال) السلطة على الأطفال.

* يميل النظام الأمومي إلى إدماج جماعة الأقارب (أقارب الأم) معا، ولكنه يضعف من تماسك الأسرة المتزوجة نفسها.

– 3– **النظام الأبوي:**فرضت التطورات الحادثة في المجتمعات على الإنسان أن يبذل جهدا من أجل العيش والبقاء، فانتقال الحياة مثلا إلى مرحلة صيد الحيوانات وإنتاج الغذاء، جعل الإنسان يفكر بحفظ قسم من هذه الحيوانات أو ما ينتجه من غذاء لغرض استعمالها في أوقات أخرى، وبهذا ظهرت أول أشكال الملكية وهذه الملكية تحتم على الإنسان الدفاع والحفاظ على ما يملك، وطبعا هذا الدفاع يحتاج إلى قوة. ومن هنا ظهرت أهمية الرجل للدفاع عن هذه الممتلكات وصيانة حقوق العائلة، وبذلك أصبحت السلطة داخل الأسرة أبوية وكذا بالنسبة إلى نسب الأطفال(محمد دكلة.دس.ص183) ، وهنا أصبح مركز المرأة أو الزوجة متميزا بالخضوع الاجتماعي الكامل للرجل –تقريبا–، فلم يكن في استطاعتها أن تقتني ممتلكات من حقها، ولم يعد في استطاعتها أن تقاضي زوجها، وكان بإمكان الزوج هنا أن يطلق زوجته لأسباب حسب رغبته.

–4– **مرحلة الدور المشترك:**إن التطور المستمر للمجتمعات البشرية أدى إلى حدوث تغيرات على مستوى وظائف ومسؤوليات الأسرة، فمع وجود مؤسسات اجتماعية تؤدي مهمة الدفاع عن الأسرة، وظهور حركات تنادي بإعطاء المرأة حقها ومكانها المناسب في المجتمع، بالإضافة إلى الدراسات العلمية التي أثبتت خرافة تفوق الرجل على المرأة والتي دفعت المرأة إلى أن تحتل مكانها المناسب في إدارة شؤون الأسرة جنبا إلى جنب مع الرجل وسائر أفراد الأسرة والآخرين، ظهرت مرحلة الدور المشترك في الأسرة وأصبحت إدارتها مشتركة ديمقراطية، وأصبح الأولاد يعتبرون ثمرة الأبوين معا من الناحية القرابية.

وخلاصة القول، أن النظرية التطورية في دراسة الأسرة استطاعت أن تشكل رؤية تصورية حول المنطلقات الأساسية للأسرة، والأشكال التطورية لها –هذا رغم الانتقادات الموجهة إليها لاعتمادها على التخمين والضن– فهذه النظرية أخذت زمام الدراسات الاجتماعية والأنتربولوجية إلى وقت ليس ببعيد، إذ في بداية القرن العشرين أصبحت هذه النظرية في عداد النظريات التي لاتسمن ولا تغني من جوع في مجال الدراسات الاجتماعية، ولم تعد غير صالحة إلا في بعض الدراسات المقارنة التي تقارن بين الأشكال القديمة والحديثة لمختلف النظم الاجتماعية ومنها الأسرة.

وفي خضم الحديث عن الأشكال التطورية للأسرة من الضروري أن نشير في النهاية إلى العوامل الأساسية المؤثرة في عملية تطور الأسرة ولو بصورة موجزة لنضع ولو تصورا عن

الأبعاد الحقيقية لحركية البناء الأسري عبر العصور المختلفة، وتتلخص هذه العوامل في الجوانب الثقافية والاقتصادية والمورفولوجية.... الخ.

1- **العوامل المورفولوجية** (مصطفى الخشاب.1981.ص63): وتتجلى هذه العوامل في الاعتبارات التالية:

- انتقال الحياة الاجتماعية من حياة محلية إلى حياة اجتماعية، أي الانتقال من الوحدات الصغيرة إلى الوحدات الكبيرة.
- نشأة المدن وهجرة الأفراد إليها وتخلصهم من الحياة الريفية حيث الخضوع لسلطة الدين والعرف والتقاليد، فتغير بذلك النطاق المورفولوجي العام الذي كان يحد حياة الأسرة.
- إلغاء الرق وتحرر الفرد من سلطة رب الأسرة مما أدى إلى تغير حجم الأسرة ونطاقها وتطور طبيعة العمل فيها.
- تقدم وسائل المواصلات وتعددها وزيادة سرعتها، وقد أدى ذلك إلى الاحتكاك والتداخل الاجتماعي بين مختلف الأشكال والنماذج الاجتماعية فتهذبت العادات والتقاليد ومظاهر العرف وقواعد السلوك والآداب العامة، وانعكست كل هذه الأمور وما إليها في حياة مختلف الأسر.
- أدت نشأة المدن إلى الإكتضاض السكاني، وهذا أدى إلى ظهور المنازل الصغيرة محدودة المساحة والذي بدوره أدى إلى تقلص عدد الأفراد داخل الأسرة الواحدة، وظهور ما يسمى بالأسرة الزواجية،وقد ظهرت في المجتمعات الغربية نوع من الأسر يطلق عليها اسم "أسرة الفندق"(علياء شكري 1987ص..) هذه الأسرة التي تتهرب من تحمل المسؤوليات والواجبات الأسرية، فالأطفال في دور الحضانة، والأولاد في المدارس الداخلية والزوجان يقيمان في الفندق. وهذا آخر مظهر لتطور الإطار أو المحيط المورفولوجي الذي يحد حياة الأسرة.

2- **العوامل الإقتصادية** .(مصطفى الخشاب.1981، ص64) : يلعب الجانب الاقتصادي دورا هاما في حركية المجتمع والأسرة بصفة خاصة، وباعتبارها مجتمعا صغيرا، ويتلخص التأثير الاقتصادي في عملية التطور والتغير في النقاط التالية:

*تطور نظم الإنتاج، فالأسرة بعدما كانت تعمل على خط الإنتاج أصبحت تعمل على الاستهلاك، هذا الذي جعل الأفراد ينتقلون خارج الأسرة بحثا عن العمل للاسترزاق، وهذا أدى إلى تغير الأنظمة البنائية للأسرة، وتقلص بذلك نطاق الأسرة.

*ظهور المرأة بوصفها عنصرا منتجا ومساهمتها للرجل في مختلف العمليات الإقتصادية وقد أدى ذلك إلى تركها شؤون المنزل وعدم العناية بتربية الأطفال كما ينبغي،وهذا أدى إلى الإخلال بوظائف الأسرة، رغم أنه يدعم حياة الأسرة من الحياة الإقتصادية.

*الثورة الصناعية وما أحدثته من تغيير على جميع المستويات والتي أدت إلى ظهور أنماط حياتية جديدة لم تكن مألوفة تعتمد على الذات وعلى التقنية، وهذا كله أثر بالطبع على حركية الأسرة وتغيرها سواء على مستوى النطاق أو الوظيفة أو النظام القرابي داخلها.

*التكنولوجيا وما لعبته من تأثيرات متعددة على الأسرة من حيث بنائها ووظائفها، فحجم الأسرة مثلا في المجتمعات التي تأخذ بأسباب التكنولوجيا يميل إلى النقصان والضيق بسبب تقلص شبكة العلاقات الاجتماعية بين الإفراد التي أحدثتها وسائل الإعلام خاصة التلفزيون.

3- العامل الثقافي: تلعب الثقافة دورا حاسما في عملية التغير والتطور، فبالثقافة يمكن أن تتغير بعض التصورات حول مفاهيم التقاليد والعادات والأعراف، والاضطلاع إلى تكوين رؤية واضحة عن نمط الحياة الفاضلة المبنية على أسس علمية سليمة، والإنسان المثقف نجده دائما حريصا على أن يكون بيته مكانا للراحة والسعادة، وأن يكون دائما مسايرا للتطورات المختلفة السياسية والاجتماعية والإقتصادية، وهذا الحرص نابع من الفهم السليم للقيم الاجتماعية والوظائف الأسرية المعنوية والمادية.

وبصفة عامة، تخضع الأسرة –باعتبارها نواة المجتمع– بصورة مستمرة لرياح التغير والتطور في مختلف الأزمنة والعصور، فهي تمثل النموذج الحقيقي لمستوى التطور والتقدم الحاصل في المجتمع.

4- المقومات الأساسية للأسرة :تمارس الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية عملية التأثير على النظام الاجتماعي العام لما تقوم به من وظائف وأدوار متعددة تمس مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية وحتى السياسية وبالمقابل تتأثر الأسرة ببقية الأنظمة المنتشرة والتي يتركب منها المجتمع، كالإعلام، المراكز التربوية والثقافية، نظام الحكم...الخ وهذا لكون الخاسرة من الأنساق المفتوحة التي تتفاعل مع المحيط الخارجي بتبادل عمليتي التأثر والتأثير.

وحتى يتسنى للأسرة القيام بأدوارها التفاعلية على وجه مسايرة التغيرات المجتمعية والمحافظة على خصوصياتها في نفس الوقت، لا بد من مقومات قاعدية نقيمها على القيام بوظائفها كمؤسسة اجتماعية.

وتتركز هذه المقومات على الجوانب الدينية والاقتصادية والصحية والنفسية والاجتماعية والتكامل بين هذه المقومات يحقق للأسرة توافقها الاجتماعي ويسمح لها بالاضطلاع بالوظائف المناطة إليها على الوجه الذي يحقق الاشباعات الداخلية والسعادة الأسرية من جهة ومن جهة أخرى ضمان الشروط الضرورية للمجتمع لأداء دوره الحضاري والتاريخي على السواء.

3-1 – **المقومات الدينية:**يعتبر الدين من أهم النظم والأنساق الاجتماعية في كافة المجتمعات البشرية، ويذهب الفيلسوف الروحي الفرنسي هنري برجسون إلى أنه " قد وجدت وتوجد جماعات إنسانية لها علوم أو فنون أو فلسفات غير أنه لم توجد إطلاقا أية جماعة بدون دين "(نبيل السمالوطي.1981.ص68) والدين بغض النظر عن المصدر –هو في حقيقته عبارة عن تعاليم منظمة للسلوك والعلاقات المختلفة التي يعيشها الإنسان سواء مع ذاته أو مع غيره أو مع الله (في الديانات السماوية).

ويذهب دوركايم إلى اعتبار الدين "نسق متكامل من المعتقدات والممارسات في مجتمع أخلاقي معين"(اميرة منصور.1999.ص57)، وهنا يجب التفريق بين الدين والتدين، فالدين كما قلنا –هو منظومة من القواعد والقوانين والتعاليم المنزهة، الموضوعة في مرتبة القداسة والتقديس، أما التدين فهو يمثل تلك العملية التي يتم بها تنزيل تلك التعاليم والقواعد على أرض الواقع أي ممارستها وتطبيقها على السلوك اليومي للإنسان، وهذا التفريق يقود إلى الوصول إلى أن الدين موجود في كل المجتمعات والتجمعات الإنسانية منذ فجر الإنسانية، على العكس من التدين الذي يمكن أن نلمس غيابه في بعض المجتمعات التي تسمى بالمجتمعات العلمانية أو اللائكية. والدين بتعاليمه يحقق التوازن داخل المجتمع بين حقوق الأفراد وواجباتهم، والفرد لا يمكنه إن يعيش منعزلا عن المجتمع، ولا تستقيم له الحياة الاجتماعية إلا إذ خضعت العلاقات بين الناس لمجموعة من القواعد والتنظيمات، التي تقوم بدور القالب الذي يقولب تلك العلاقات على شكل مرصوص ومنظم، يحقق الراحة والأمن والسعادة للفرد أولا على مستوى ذاته وثانيا على مستوى المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، سواء كانت أسرة أو جيرة أو صداقة...الخ.

هذا على مستوى الفرد أما على مستوى الأسرة فإن نظرتنا الأولى إلى المقومات التي تساعد الحياة الأسرية على الاستقرار تقودنا إلى استبصار أن الدعامة الأولى لذلك هي ضرورة توفير القيم الروحية داخل الأسرة، باعتبار الأسرة الحارس والرقيب في حياة الفرد، و هي أولى المؤسسات التربوية وأهمها في نمو الأخلاق.

فالأسرة نظام يقوم بعملية الضبط الاجتماعي وغرس القيم الأخلاقية، ومن أهم الوسائل التي تؤدي إلى زيادة التكامل والوحدة بين أعضاء الأسرة ممارسة الشعائر الدينية بطريقة جماعية، فمثل هذه الممارسات الدينية ترفع الحاسرة فكريا وروحيا وتمنع الإسبال المؤدية إلى الانحراف، إلى جانب هذا فالحوارات الأسرية ومناقشاتها وتصرفاتها المرتكزة على الفضائل والقيم الروحية تغرس في الطفل جوانب تربوية سليمة تنشئه تنشئة طبيعية ويشب على الطاعة واحترام السلطة الأبوية، وقواعد السلوك الصالحة... ولعل الإيمان بالله من قبل الأبوين هي الخطوة الأولى لبناء تكامل أسري سليم.

وحتى ندرك قيمة الدين كمقوم من المقومات الأساسية للأسرة يجب تلقي نظرة على واقع الأسرة في المجتمعات التي ترفض الحياة في إطار المبادئ الدينية، وأقصد بها المجتمعات العلمانية، إذ تذهب الدراسات التي أجريت على الأسرة في هذه المجتمعات إلى حقائق ملموسة تثبت قصر الدورة الأسرية وذلك نتيجة لهشاشة شبكة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة وتفشي ظاهرة الفردية، فالطفل في هذه الأسر لا يستطيع المكوث في كنف والديه عند بلوغه الثامنة عشر أو العشرين، فهو عند هذا العمر ينطلق باحثا عن وسط آخر يمضي فيه وقته إلى أن يكون أسرة جديدة...

وحتى لا يكون لكلامنا هذا رؤية قيميه، سنرى لاحقا من خلال حديثنا في الأسرة الحديثة بعض الدراسات التي تبين أن الوالدين يقضيان خلال دورة حياة الأسرة –جل الوقت وحديهما، بالرغم من إنجاب الأطفال وتحمل مشاق تربيتهما...الخ.

وعموما فإن الدين ذو أهمية بالغة في المجتمع والأسرة الإنسانية إذ عن طريقه تكتسب وحدتها واستقرارها وقداستها، وفوق هذا يمثل الدين المصدر الأساسي الذي تستمد منه الأسرة الأخلاق التي يتم نقلها إلى الأطفال عن طرق التنشئة الاجتماعية والتربية والتي بها يلج نطاق المجتمع.

فالدين رابطة تربط الأسرة والمجتمع بصفة عامة، وتؤدي إلى المحافظة عليه وتماسكه وهو الذي يعمل من خلال قواعده على تحقيق عملية الاندماج بين الفرد والمجتمع.

2– **المقومات الاقتصادية** (محمود حسن.دس.ص52–71):للشؤون المالية أهمية بالغة، حيث أن توفر الأساس المادي من الأمور الحيوية في حياة الأسرة خلال مراحلها المختلفة، كما أن الأسرة تقوم بأداء وظائفها المختلفة على أساس توفر الموارد المالية والإقتصادية.

فالأسرة التي تعجز عن تلبية رغبات أفرادها المادية تتعرض أكثر من غيرها إلى أمراض اجتماعية وحتى نفسية، ويصل بها الأمر إلى غاية الانحلال والتفكك، ولعل البوادر الأولى التي تنجم عن ذلك العجز،انحراف أفراد الأسرة خاصة منهم الأطفال والذي يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية الأسرية.

والفقر حالة من حالات العجز المادي في الأسرة، فهو يمثل الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة عن إشباع حاجاتها الأساسية المتغيرة للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي، وهو يخلق نتائج خطيرة على الصحة، ونوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة ومدى ما يتوفر لها من فرص التعليم، وفق هذا يساهم في حرمان الأسرة من المشاركة الاجتماعية خاصة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية....الخ.

فالعقبات الاقتصادية في كثير من الحالات تؤدي إلى عدم استقرار الأسرة وعدم تماسكها، وتذهب بعض الدراسات إلى ربط قدرة الأسرة على القيام بالتوافق الضروري دون حدوث أضرار كبيرة للعلاقات الشخصية المتبادلة، بدرجة ارتباط أعضاء الأسرة بمستوى معين للمعيشة فإذا تأثرت بعض المستويات المادية التي تعتبرها الأسرة ذات أهمية في حياتها كانت النتيجة تدهور أهمية العلاقات الأسرية وتفكك العلاقات التي تربط كل عضو بالعضو الآخر في حالة تدهور الدخل وانخفاضه بدرجة خطيرة.

وقد وجدت كوماروفسكي في دراسة لها، أن قدرة الرجل وحقه في مباشرة دوره كزوج تتوقف على نجاحه في القيام بدورة كعائل للأسرة، ويؤدي الفشل الذي يتعرض له إلى أن يفقد احترامه لنفسه واحترام أعضاء الأسرة له.

وحتى لا تتعرض الأسرة إلى أي أزمة مادية واقتصادية تهد كيانها، يجب أن تتحقق لدى كل زوج وأي شاب مقبل على الزواج رؤية واضحة حول أهمية الجوانب المالية والاقتصادية في حياة الأسرة وأن يسعى إلى تحقيق الأمان الاقتصادي والذي لا يمكن تحقيقه إلا بتخطيط علمي دقيق مبني أساسا على الوضع المادي والاجتماعي للأسرة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وهذا التخطيط العلمي يسميه الاقتصاديون بالميزانية، فميزانية الأسرة تتمثل في قيام الأسرة ذاتها بتقدير الدخل الذي تحصل عليه ومحاولة توزيع هذا الدخل بين أوجه الإنفاق أو بين السلع والخدمات التي يتضمنها الاستهلاك بصورة تحقق أقصى منفعة ممكنة بأقل تضحية ممكنة.

وبهذا المعنى للميزانية الأسرية يمكن أن نصل إلى :

* تحقيق إشباعات الأفراد المختلفة: إذ أن ميزانية الأسرة تطبيق للأسلوب العلمي في حياة الأسرة، فالأسرة حين تحدد الدخل وتوزعه على أبواب الإنفاق المختلفة إنما تكون في موقف علمي تدرس فيه إمكانياتها واحتياجاتها وتحاول أن تشبع هذه الاحتياجات بحسب أهميتها و في ضوء ظروف الأسرة.

* يحقق هذا الأسلوب قدرة الأسرة على شراء ما يلزمها من احتياجات في الأوقات الملائمة بحسب طبيعة الحاجة وذلك بادخار ما يقابلها من دخل إذا كانت المداخيل سابقة على مواقيت الإنفاق.

* إن استخدام الدخل على أفضل وجه ممكن يحقق رفاهية الأسرة وزيادة أمنها وسعادتها في المجتمع. وخلاصة القول أن للأسرة حاجات مادية أساسية تساهم في بناء الأسرة وتمتين روابطها الاجتماعية وتحقيق هذه الحاجات يتحتم على الزوج (خاصة) الاهتمام بالجوانب الاقتصادية –كمقوم من مقومات الأسرة اهتماما علميا وذلك بوضع ميزانية أسرية توفق بين مداخيل الأسرة ونفقاتها في حدود تحقيق الأمن والراحة والسعادة الأسرية ولما الوصول إلى

الرفاهية العائلية، وكل هذا من أجل المحافظة على سلامة شبكة العلاقات الأسرية، والعلاقات الاجتماعية بين أفرادها وهذا لكي تؤدي الأسرة الوظائف المناطة لها على أحسن وجه.

3- المقومات الصحية : لكي يتحقق التكامل الأسري لا بد وأن تتوافر الجوانب الصحية لجوانب أفراد الأسرة، إذ عندما يتعرض أحد أعضاء الأسرة للمرض تؤثر حالته في كل عضو داخل الأسرة، فالمرض يؤثر في الناحية الاقتصادية والاجتماعية والجو النفسي المحيط بحياة الأسرة، إذ يضطرب نظام الحياة للأسرة، كما يفرض المرض أعباء ومسؤوليات إضافية على عائق أعضاء الآخرين، فالمقوم الصحي أحد دعائم التكامل الأسري الهامة، وتنبع أهميته في الآتي:

* تعتبر الأسرة الأداة البيولوجية لتحقيق إنجاب النسل والمحافظة على النوع واستمرار حياة المجتمع ولا جدال في أن سلامة الأبوين الصحية تؤدي إلى نسل سليم.

* يؤثر المرض على الفرد وأسرته بطرق كثيرة ومتباينة، وهذا التأثير يختلف من فرد إلي آخر نتيجة لتنوع العوامل المتضافرة التي تتصل بالفرد وإن أتلفت من فرد إلى آخر ومن ذلك فإن أستقرار الأسرة وتماسكها يساهم فيه الوضع الصحي داخل الحاسرة، فالمرض وخاصة الأمراض المزمنة تخلق نوع من الفجوات داخل العلاقات الاجتماعية الأسرية، إذ إن الأفراد المرضى داخل الأسرة يخلقون نوع من العجز في الأداء الأسري كما يحملون أعباء إضافية لبقية الأفراد، ومن هنا تنشأ الإحباطات النفسية والاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير على مستقبل الأسرة وعلى الأداء الوظيفي لها.

ومن هنا كان الاهتمام بالمقومات الصحية للأسرة أمر لا مفر منه، وهذا لإنتاج ذرية سليمة معافاة يتزود بها المجتمع، والحفاظ من جهة أخرى على العلاقات الأسرية وعدم اختلال الأدوار الاجتماعية لكل عضو من أعضاء الأسرة.

3-4 المقومات النفسية: تعتبر الحياة الزوجية فن دقيق يستدعي إعدادا وتوجيها سليما لكل من يقدم عليه ويهيئه للحياة المستقبلية، كما يتطلب الزواج الموفق الذي يصمد لأزمات الحياة وضغوطها جهودا مشتركة يبذلها كل من الزوجين على مدى سنوات الحياة، ولا يمكن أن يعتبر الزواج ناجحا إلا إذا توفرت له عوامل التماسك والاستقرار والاستمرار، فالزواج يقوم على الأخذ والعطاء، وتسود فيه الديمقراطية، وتتخذ فيه القرارات المشتركة ويؤدي إلى تنمية نسق كامل من العادات والتصرفات وأساليب العمل المتبادلة.

وتعتبر الجوانب والخبرات النفسية لكلا الزوجين من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة الزوجية والأسرية، فالتوافقات النفسية تولد استقرارا وتماسكا أسريا، أما إذا لم تحدث توافقات نفسية بين الزوجين، فإن العلاقات الزواجية والأسرية مصيرها الاندثار والتفكك.

ولإيجاد التوافق الناجح بين الزوجين يجب مراعاة الحالات التالية(محمودحسن.دس.117-119):

* انتماء الزوجين إلى ثقافة اجتماعية متماثلة: فالحياة الزوجية تتضمن أساليب مشتركة بين الزوجين للحياة، فالأكل والنوم والترفيه والإنفاق والكسب والحب... جميعها من المسائل المشتركة في الزواج، وعندما ينتمي الشريكان إلى أسر متماثلة تسود فيها عادات سلوكية متشابهة ويجمعها اتفاق أساسي حول التصرفات المختلفة تصبح الحياة المشتركة من الأمور الهينة، ولا يمكن بطبيعة الحال أن يتفق شخصان على كافة الموضوعات،ومن ثمة فإن نوعا من التكيف أو التوافق يعتبر ضروريا حتى ولو كان الزوجان من الأقارب، أما إذا كان كل من الزوج والزوجة ينتمي إلى بيئة اجتماعية متباينة كل التباين فإن عملية التكيف تصبح أكثر صعوبة.

* الخبرات النفسية للزوجين: يعتبر الجو النفسي للأسرة الذي عاش فيه كل من الشريكين قبل الزواج من العوامل المؤثرة على سعادة الزوجين، فالشخص الذي يمر في طفولته بخبرات سارة توفر له الأمن والحب يمكنه النجاح في إقامة علاقات زوجية سعيدة، ويذهب كثير من علماء النفس الى تأكيد أن الطفل المحروم من الحب أو المهمل أو التعيس لابد من أن يصبح أبا قاسيا أو زوجا سيئا غير موفق، والواقع أن التاريخ الاجتماعي للزوجين يلعب دورا هاما في تحديد السلوك الذي يتخذه الواحد منهما إزاء الطرف الآخر نظرا لأن كلا منهما يحمل معه خبرته النفسية الأولى التي اتخذها نحو أبويه واخوته في مرحلة الطفولة أو المراهقة.

* النضج الانفعالي: إن أفضل الزيجات هي التي تتم بين شخصين يقدران على الزواج ويرغبان فيه، ويتوفر لهما درجة من الوعي والنضج تجعلهما يحتكمان إلى العقل والمنطق وتقبل ما تأتي به الحياة من مواقف.

* اشتراك الزوجين في أهداف عامة.

* التعارف العميق بين الزوجين.

وتحقق هذه الحالات يقلل من التصادمات والصراعات التي تحدث بين أفراد الأسرة وخاصة الزوجين في مختلف المواقف الأسرية، وبالمقابل تعمق تلك التوافقات شبكة العلاقات الإجتماعية وتحقق الاستقرار والسعادة الأسرية.

5- المقومات الاجتماعية :تقوم الحياة الزوجية على نوع جديد من العلاقات تنشأ بين الزوجين، ولا يمكن أن تنجح هذه العلاقات إلا إذا شعر الزوجان بأهمية العلاقات الاجتماعية التي ينسجان خيوطها معا، فالرغبة في استمرار هذه العلاقات والروابط الاجتماعية تعني الاستقرار والاطمئنان في الجو الأسري.

وعملية بناء علاقات جديدة ليست عملية آلية تتم بمجرد وجود الزوجين تحت سقف واحد، بل تنشأ هذه العلاقات على أساس التقبل المتبادل وتعبير كل طرف عن رغبته في مساعدة الطرف الآخر والوقوف إلى جانبه في مختلف الظروف والمواقف.

وتقوم الحياة الأسرية على التكيف المتبادل بين الأدوار الزوجية من ناحية الإشباعات الجنسية والعواطف الودية والصداقة والديمقراطية أو المشاركة في السلطة وتقسيم العمل، وعندما يتحول الزوجان إلى أب وأم تبدأ المسؤوليات المشتركة نحو الأبناء وتسمو على كل العلاقات التي كانت قائمة من قبل في علاقات الزوجين.

ومن هذا المنطلق فإن نوعية العلاقات الاجتماعية سواء كانت على مستوى الزوجين أو على مستوى الأسرة ككل، لها تأثير كبير على مستقبل الأسرة المادي والمعنوي، إذ أن أي فتور في هذه العلاقات يولد الصراع على أتفه الأسباب وفي مواقف مختلفة، وهذا يؤدي إلى انحلال وتفكك البناء الأسري،ويقلل من أدائه الوظيفي في المجتمع.

وخلاصة القول أن الأسرة ما هي إلا مجموعة من مقومات أساسية (اقتصادية، دينية، اجتماعية، نفسية وصحية) وأي خلل في هذه المقومات حتما يؤدي إلى التأثير المباشر على مستقبل الأسرة ويحد من فعلها وتأثيرها في الحياة الاجتماعية.

5- الحقوق و الواجبات الأسرية:

تقوم الأسرة كمؤسسة اجتماعية على مقومات وأسس أساسية لابد منها، وكما أسلفنا الذكر تنحصر هذه المقومات في الاقتصاد، الدين، النفس، الاجتماع، الصحة... والتكامل فيما بينها يحقق التوافق الاجتماعي للأسرة ويضمن لها الاستقرار والتماسك، وفي رأيي لا يقوم التكامل بين هذه المقومات إلا بتوفر مبدأ الحق والواجب، وإدراك كل فرد من أفراد الأسرة ما له و ما عليه، ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

والعمل على خط الواجبات أكفل بتحقيق الأمن والاستقرار الأسري، إذ أن في الحقيقة أن الحق هو واجب في الأصل، فمثلا: حقوق الزوجة ما هي إلا واجبات الزوج، فلو لم يقم الزوج بأداء دوره وواجبه لم تنل الزوجة حقها، وكذا العكس فحقوق الزوج هي واجبات الزوجة.

وحتى يؤدي كل فرد من أفراد الأسرة واجبه على أحسن وجه يجب أن يدرك قيمة وحقيقة الواجبات، تلك الواجبات في أدق معانيها، وفي هذا السياق يقول المفكر الجزائري مالك نبي:« إن التاريخ لا يبدأ من مرحلة الحقوق، بل من مرحلة الواجبات المتواضعة في أبسط معنى للكلمة،

الواجبات الخاصة بكل يوم، بكل ساعة، بكل دقيقة، لا في معناها المعقد، كما يعقده عن قصد أولئك الذين يعطلون جهود البناء اليومي بكلمات جوفاء، وشعارات كاذبة يعطلون بها التاريخ، بدعوى أنهم ينتظرون الساعات الخطيرة والمعجزات الكبيرة »(مالك ابن نبي 1991.ص88).

فالواجبات يجب أن تفهم هكذا، فالزوج لا يتصور واجبه بأن يبني قصرا لأسرته ويوفر لها ما لذ وطاب من المنتجات الحضرية، بل إن واجبه يبدأ من تلك الكلمة الطيبة والبسمة المفعمة بالأمل أمام زوجته وأولاده في كل لحظة من لحظات حياته الأسرية، وكذا بالنسبة للزوجة فليس من واجبها أن تتقاعس عن حركتها الدؤوبة في البيت وربما خارجه، لتنتظر اللحظات الكبيرة التي تشعر فيها أنها تقدم شيئا عظيما، فواجبها ينطلق من حسن معاشرة زوجها في حياتها الأسرية وفي فراش الزوجية، وتبدأ كذلك من ترتيب البيت وتهيئة الجو العائلي داخله، فهي كما يقول بعض علماء الاجتماع محور العلاقات الاجتماعية داخل البيت الأسري. والأمر ينطبق كذلك على الأبناء فواجباتهم تبدأ من طفولتهم وفي طريقة تعاملهم من الأباء والأمهات..فقط بهذا الوعي وبهذا الأسلوب يؤدي كل عضو من أعضاء الأسرة دوره وواجبه وفي نفس الوقت ينال حقه من غير نقصان، فالحقيقة أن واجباتنا هي حقوق غيرنا، وواجبات غيرنا هي حقوقنا.

ونحن تحت هذا العنوان، نتعرض إلى بعض الواجبات التي اقتضتها فطرة تجمع الرجل والمرأة لتكوين الأسرة، وكذلك الواجبات والحقوق التي أسرفت مختلف النظم سواء كانت سماوية ام وضعية، في تأطيرها حتى يتم للبناء الأسري أو بالأحرى المؤسسة الأسرية الاستقرار والتماسك، و يكون بذلك لبنة صالحة ومتينة في بناء صرح المجتمع، والأمة بصفة عامة. وهذه الواجبات والحقوق الأسرية تدور حول ثلاث محاور أساسية وهي: الزوج والزوجة والأبناء.

– 1 حقوق الزوجة (واجبات الزوج):

تنشئ رابطة الزواج واجبات كثيرة ومتنوعة، يتحملها الزوج على عاتقه، وهذه الواجبات التي يؤديها الزوج هي حقوق الزوجة، و يمكن أن نوجز هذه الواجبات (الحقوق) المتعددة في النقاط التالية:

أ- المهر: ويسمى الصداق وهو حق من المال تأخذه المرأة بعد إبرام عقد الزواج، وفي الإسلام يعتبر المهر ركن أساسي من أركان صحة عقد الزواج، وفي ذلك قال تعالى "وآتوا النساء صدقاتهن نحلة"(النساء الآية4) وعن ابن عمر أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: "إن أعظم الذنوب عند الله رجل تزوج امرأة فلما قضى حاجته طلقها وذهب بمهرها، ورجل استعمل رجلا فذهب بأجرته، وآخر يقتل دابته عبثا "رواه الحاكم (محمد محدة.1988ص257).

ووجوب المهر على الرجل دون المرأة يشعرها أنها موضع بره ورعاية، حين تدخل في طاعته، وقد راعى الشرع في ذلك فطرة الرجل التي تؤهله في طلب الرزق وكسب المال وتلبية

حاجات المعيشة فكان عليه التكاليف المالية التي تتطلبها الحياة الزوجية كلها دون المرأة، ومنها المهر.

غير أن هناك "مجتمعات كثيرة تأخذ بوجوب المهر على الزوجة وليس على الزوج، فوالد الزوجة هو الذي يدفع لابنته العروس مبلغا يتناسب مع مركزه الاجتماعي ومركز الزوج ومبلغ ثراء كل منهما، ويطلق على هذا اسم (الدوته Dote) وكان هذا النظام سائد في بلاد اليونان والرومان ولا يزال قائما في معظم الشعوب الأوروبية، وبالرغم من أن كثيرا من القوانين الأوربية لا تعترف بوجوب دفع الدوته، غير أن العرف لا يزال يلزم بدفعها"(مصطفى الخشاب.1981.ص121)، ولكن رغم هذه الحالات –التي اعتبرها– شاذة، يبقى المهر من حق الزوجة على الزوج.

ب – النفقة: من الحقوق الواجبة على الزوج لزوجته أن ينفق عليها ويكسوها، فعبء المسؤوليات المالية الأسرية بصفة عامة تقع على عاتق الرجل، فجل القوانين المنظمة لشؤون الأسرة تلزم الرجل بتحمل كل المسؤوليات المالية من دون مساعدة المرأة، والشريعة الإسلامية كمنظم للحياة الاجتماعية تفرض على الرجل القيام بالإنفاق على زوجته وأولاده، وهذا حتى لو كانت زوجته عاملة أو غنية، ومن عدل الإسلام أن نفقة الزوج تكون بحسب المقدرة والأوضاع العامة التي ينتمي إليها الزوج، يقول تعالى: "لينفق ذو سعة من سعته، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها، سيجعل الله بعد عسر يسرا"(الطلاق الآية7) ، وجاء في السنة عن معاوية بن حيدة عن أبيه: قال قلت يا رسول الله ما حق زوج أحدنا عليه؟ قال عليه الصلاة والسلام: "تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت" (خالد ع الرحمن العك.1999.ص26) فالنفقة من أوجب الواجبات على الزوج ومن أحق الحقوق للزوجة، وقد أعطت الشريعة الحق للزوجة في الطلاق إذ ثبت عجز زوجها عن الإنفاق، أما المجتمعات الغربية فإنها لا تفرض النفقة على الزوج خاصة إذا كانت الزوجة عاملة، فهما شريكان في التكاليف المادة في بناء الأسرة.

جـــ – الإشراف على شؤون الأسرة وتوجيهها: لا يستقيم أمر الأسرة إلا إذا أشرف الزوج على شؤونها وأولاها مزيد عنايته، وقوَّم من أمر عناصرها، ولذلك أوجبت القوانين على أفراد الأسرة الطاعة والخضوع لرب الأسرة والاستماع إلى نصحه وهديه وتقرر الشريعة الإسلامية في هذا الصدد أن الرجال قوامون على النساء، يقول تعالى "الرجال قوَّامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم"(النساء. الآية24).

أما القوانين الغربية فتقرر مبدأ خضوع الزوجة للزوج وطاعتها لأوامره، وتتطلب هذه القيادة أن يسعى الزوج إلى خير الأسرة وإسعاد عناصرها وحمايتها من الانزلاق إلى هاوية

التفكك والانهيار، "فالرجل راع في أهله، مسؤول عن رعيته" ولا تنطوي هذه الرئاسة من جانب الرجل على تهوين شأن المرأة أو نقص لدرجتها وإهدار لكرامتها ولكنها ضرورية لحفظ كيان الأسرة"(مصطفى الخشاب 1981.ص122)، ولذلك لما للرجل من مميزات فيزيولوجية وعقلية تساهم في التحكم في مجريات تسيير شؤون الأسرة.

د – حسن المعاشرة: من الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها أن يراعي العدل في معاملتها ويحسن معاشرتها في أقواله وأفعاله وتصرفاته، "وعاشروهن بالمعروف"(النساء الآية 19)، فالمرأة بفطرتها خلقت رقيقة الشعور، سريعة التأثر، ثم هي على إحساس كامل بأنها مرؤوسة لا رئيسة فهي أطمع من الرجل في اللين والعطف وهي أقرب منه إلى الغضب وجمع السيئات وإرسال العبرات، وهي على الحالة التي ذكرها الرسول –صلى الله عليه وسلم– حين قال: "استوصوا بالنساء خيرا فإن المرأة خلقت من ضلع وإن أعوج ما الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء خيرا"(خالد ع الرحمن العك.1999.ص94) وفوق أدب المعاشرة يجب على الزوج أن يعلم زوجته آداب دينها ويطبعها على تعاليمه ووصاياه حتى يدربهاعلى الطاعة والفضيلة .

بالإضافة إلى هذه الواجبات الملقاة على عاتق الزوج هناك واجبات أخرى تتصل بأبنائه وأقاربه وجيرانه، فالتربية وصلة الرحم وحسن الجوار هي فروض إلزامية على الزوج ورب الأسرة حتى يحقق التوازن الاجتماعي للأسرة الذي يحقق لها الاستقرار والتماسك، وفي حقيقة الأمر فإن واجبات الزوج أو رب الأسرة ليست هي وحدها المحقق للاستقرار الأسري، كما أشرنا في البداية، فإن تضافر كل جهود أعضاء الأسرة في أداء واجباتهم هو الكفيل الوحيد لتحقيق التوافق الاجتماعي للأسرة.

ومن هنا، سنتطرق في الفقرات التالية إلى الواجبات المفروضة على الزوجة (وهي حقوق الزوج) التي تساهم في بناء صرح الأسرة.

2 –حقوق الزوج (واجبات الزوجة): تضطلع الزوجة في بيت الزوجية بواجبات أساسية، من دونها لا تقوم للحياة الزوجية الأسرية قائمة، إذ أن دور الزوجة من أهم الأدوار داخل البيت الأسري، وكما يذهب بارسونز إلى اعتبار المرأة داخل المنزل تقوم بدور القائم على الثقافة الذي يتجه إلى حل التوترات الداخلية الخاصة بالأسرة ويمكن أن نلخص أهم واجبات الزوجة – الكثيرة– في النقاط التالية:

أ – الطاعة: وهذه الخطوة الأولى في توثيق الروابط الأسرية، إذ أن النسق الأسري يحتاج إلى موجه وقائد واحد يكون محل الطاعة والاحترام –وكما أسلفنا– فالزوج هو المسؤول عن هذه

القيادة لذا كانت طاعة الزوجة لزوجها واجبة، وذلك في الحدود الإنسانية، حتى لا تكون مجرد خادمة ورقيقة، وتفقد بذلك صفتها كشريكة في الحياة الزوجية.

وفي الشريعة الإسلامية، جعلت طاعة الزوجة لزوجها من أوجب الواجبات، وذلك طبعا في غير معصية إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وهذه الطاعة لها الأثر الكبير في صفاء الجو الاسري، وفي تنشئة الأطفال وفي التماسك الأسري بصفة عامة.

وقد حفلت نصوص الوحي بتوجيهات كثيرة حول أهمية طاعة الزوجة لزوجها، ففي الحديث الصحيح الذي رواه الترميذي عن أبي هريرة عن النبي –صلى الله عليه و سلم– قال: "لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها" (نبيل السمالوطي 1981.ص206)، ولهذه الطاعة مظاهر متنوعة نذكر منها:

* أن لا تعطي شيئا من بيته إلا بإذنه.
* أن تستجيب له إذا دعاها إلى الفراش ولا تمنعه نفسها.
* أن لا تصوم يوما واحدا تطوعا إلا بإذنه.

من خلال هذا يتضح لنا مدى أهمية طاعة الزوجة لزوجها في نسج شبكة من العلاقات الأسرية السليمة في إرساء مبادئ الاحترام والقيادة والانصياع في ثنايا الوحدة الأساسية لبناء المجتمع.

ب – الإقامة في البيت: من حق الزوج على زوجته أن تقيم معه في السكن الذي أعده لها وهيأ فيه أسباب الراحة والاستقرار بما يتلاءم مع قدرته ومكانته حتى تتفرغ للقيام بالمطالب الزوجية والعناية بالأولاد وتهيئة وسائل الراحة للأسرة.

فإذا كانت مملكة الرجل هي الحياة الاجتماعية بصفة عامة، فإن مملكة الزوجة هي المنزل وعليها أن تدرك حقيقة هامة وهي أن البيت الصغير هو أساس المجتمع الكبير ولن يرجى خير المجتمع الكبير ما لم نستطع إقرار البيت الصغير على أرسى وأمتن القواعد، وهذا لا يكون إلا إذا استأثرت المرأة شؤونه والاهتمام به أكثر، وليس هذا معناه أن تبقى المرأة حبيسة جدران البيت، فلها الحق في العمل الذي يناسبها أو في تحركات وتنقلات تفيدها وتفيد الأسرة، ولكن يبقى على رأس اهتمامات الزوجة والمرأة بصفة عامة.

جـــ – العناية بتربية الأطفال: من واجبات الزوجة تربية أولادها، إذ لا بد أن تقوم بدورها كاملا في شؤون الرضاعة والحضانة ومراحل النمو الأولى، وهي المسؤولة الأولى عن تقويم لسان الطفل وتلقينه المبادئ الإنسانية الأولى والتراث الاجتماعي، وهي الحريصة على توجيهه في السنوات الأولى لأنه أشبه بقطعة من العجين تشكله حسبما تشاء الأهواء والأغراض"(مصطفى الخشاب.1981.ص126) في الحديث "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع مسؤول

عن رعيته والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها"رواه مسلم و البخاري.

بالإضافة إلى هذه الواجبات، فإن الزوجة عليها الالتزام والتحلي بالصراحة والصدق في معاملاتها الزوجية والإخلاص في تصرفاتها، وحسن التقدير والوفاء في مظاهر سلوكها ويجب أن تتخلق بخلق الأمانة والحرص على أسرار الحياة الزوجية ولا سيما في المسائل الدقيقة بينها وبين زوجها، إذ كثيرا ما تحدث الانهيارات الأسرية وتفكك الروابط العائلية نتيجة إفشاء الأسرار العائلية والزوجية خارج الإطار الأسري.

وعموما فإن للزوجة واجبات محورية في البيت الأسري، وتعد هذه الواجبات من العوامل المؤثرة في مصير الحياة الأسرية بشكل عام وعلى استقرار وتماسك الأسرة بصفة خاصة، لذا على الزوجة والأم أن تكون في مستوى الواجبات المنوطة إليها وأن تؤديها أحسن أداء، حتى لا تكون سببا في قرض شبكة العلاقات الأسرية، ولا دافعا إلى حدوث مشكلات تهز الكيان الأسري.

3 – حقوق الأطفال (واجبات الزوجين):

يعتبر الطفل ثمرة التقاء الرجل والمرأة، ويمثل الدعامة الأساسية التي يتزود بها المجتمع، والتي من أجلها كانت الأسرة، لذلك كان من الضروري الاهتمام بالطفل (خاصة من قبل الوالدين) وتهيئته لتحمل مسؤولياته مستقبلا، ومن هنا "فرضت النظم الاجتماعية على كلا الزوجين أمر العناية بتربية أولادهم، والعناية بكافة شؤونهم ما وسعهم ذلك حتى يصلب عودهم وتكتمل مقومات حياتهم وشخصيتهم ويستطيعون الاعتماد على أنفسهم في تحصيل الأرزاق.

غير أن كثيرا من المجتمعات القديمة كانت تتجه بصدد تربية الأطفال اتجاهات تمليها ظروفها الخاصة وأوضاعها ومصطلحاتها التي يؤمن بها العقل الجمعي، فبعض المجتمعات القديمة كانت تقدم بواكير الأطفال قرابين للآلهة، وبعضها كان ينذر أحد الأولاد أو بعضهم ضحايا للآلهة إذا تحقق لآبائهم ما يطلبونه، ودرجت بعض القبائل على قتل الأطفال لضيق ذات اليد وعدم القدرة على رعايتهم، وانتشرت عند عرب الجاهلية ظاهرة وأد البنات لأنهن يمثلن الرجس والدنس ويعتبرن من سلالة آلهة الشر، وانتشرت في القبائل اليونانية القديمة وغيرها ظاهرة إعدام الضعاف ومشوهي الخلقة والمنحرفين من الأحداث(مصطفى الخشاب.1981.ص127–128)، ولما جاء الإسلام بتعاليمه السمحة، أحدث ثورة اجتماعية على كل ما هو مضر ومخل بالكرامة الإنسانية، فحد وحرم ظاهرة وأد البنات، ورفع بذلك قدر وقيمة المرأة، ومنع قتل الأولاد بسبب الفقر والعوز، ووضع قوانين تضمن للطفل حقوقا يوفرها له خاصة والديه، ومن هذه الحقوق(نبيل السمالوطي..1981ص208):

* حق الحضانة: والحضانة هي من حق الصغير على الأبوين، ويقصد بالحضانة التربية والاهتمام بجميع أمور الصغير خلال سن معينة، ومن الواجب أن يعيش الطفل عيشة طبيعية بين والديه، لكن إذا انفصلا يجب ألا يبعد عن أمه التي حملته وأرضعته، لأنها أقدر على تربيته والإشراف عليه، والحضانة من حق الأم ما لم يثبت عدم قدرتها على القيام بواجبات الحضانة سواء بسبب زواجها أو بسبب سوء أخلاقها، الأمر الذي يضر الطفل.

* حق الرضاعة: من واجب الأم رضاع وليدها، فهو حق للطفل على الأم، يقول تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة..."(البقرة الآية233) .

بالإضافة إلى هذين الحقين هناك حقوق أخرى كالنفقة، النسب والتسمية...الخ وكلها تعمل على بناء شخصية الطفل بناء سليما وتهيئه ليكون فردا صالحا في المجتمع.

فالطفل أكثر من غيره يحتاج إلى رعاية خاصة وخدمة متميزة باعتباره ثمرة الأسرة، وحتى تؤتي الثمار أكلها لابد من توفير لها كل الشروط والأسباب المساعدة على النمو في أحسن الظروف وحمايتها من كل ما يضر بها أو يفقدها الهدف الذي جعلت لأجله.

وخلاصة القول أن وعي الرجل والمرأة بمبدأ الحق والواجب في بناء الصرح الأسري يجعل كل واحد من أعضاء الأسرة يقوم بدوره وبوظيفته حسب المركز الذي يحتله دون تحميل أي عضو أعباء فوق طاقته، وهذا الذي يجعل –بلا شك– الأسرة أكثر تماسكا وأكثر استقرارا.

6- الأسرة في المجتمعات الحديثة:

تعتبر الأسرة من أهم التجمعات الإنسانية على الإطلاق، وهي نسق اجتماعي يستمد شرعيته من مختلف التشريعات السماوية والوضعية، والمجتمع لا تقوم له قائمة دون هذا النظام أو هذا النسق، إذ يعتبر بالنسبة إليه الخلية الحية التي تمده وتجدد له طاقته بالثمرات التي تنتجها وأقصد بذلك الأفراد.

فالعلاقة بين الأسرة والمجتمع علاقة تبادلية من حيث التأثر والتأثير، فالمجتمع يؤثر في الأسرة كما هي تؤثر فيه، ومن هنا كانت الأسرة دائما مسايرة للمجتمع في جميع الحركات التغييرية والتغيرية التي تحدث فيه. ومسايرة الأسرة للمجتمع تتم على جميع مستوياتها سواء كان على مستوى نطاقها أو وظيفتها وحتى على مستوى مركزها الاجتماعي داخل المجتمع ذاته.

والأسرة التي نعيش فيها اليوم هي وليدة تلك التحولات الاجتماعية الكبرى التي حدثت خاصة في أوروبا في الفترة المعاصرة، وقد بدأت تلك التحولات والتغيرات على المستوى الفكري والثقافي والذي تجسد في الثورة الفرنسية عام 1789 التي حاولت أن تنقل الإنسان ومنه المجتمع بمختلف نظمه من مستوى العبودية والخضوع لسيطرة رجال الكنيسة إلى مستوى العدل والحرية

والمساواة، والذي يمثل الشعار الذي انطلقت به في حركتها التغييرية. وأما الثورة الصناعية والتي كانت قاعدتها مخترعات آدم سميث فقد حاولت أن تعمل في تجربتها التغييرية على مستوى الأشياء وفي نطاق المادة.

فهذان الحدثان (الثورة الفرنسية، الثورة الصناعية) كانا كفيلين بإحداث ثورة تغييرية على مستوى الرؤية التصورية للحياة وفي النمط المعيشي، إذ بعدهما تغيرت مفاهيم الناس عن الحياة وكذلك أساليبهم في الحياة. وطبعا انجر عن هذا دخول سلوكيات جديدة إلى المجتمع أهمها فكرة تحرر المرأة وخروجها إلى العمل ومشاركتها الرجل في الحياة الاجتماعية جنبا إلى جنب، وكذلك التطور التكنولوجي الذي غير كثيرا في معيشة الإنسان.

والأسرة بدورها سايرت هذه التطورات وتأثرت كثيرا خاصة بظاهرة خروج المرأة إلى العمل، والتطور والتغير التكنولوجي المصاحب للتطور الثقافي والفكري. ولهذه المسايرة فإنه يمكن القول أن أسرة اليوم ليست كأسرة الأمس، فهناك بون شاسع بينهما، ونحن هنا لسنا بإجراء مقارنة بين هذين النوعين، وإنما حديثنا يقتصر على الأسرة الحديثة والتي هي ميزة المجتمعات المعاصرة، والتي لها مميزات وخصائص معينة تشمل وظائفها، نمطها، نطاقها ودورتها الحياتية...إلى غير ذلك من مميزات الأسرة الحديثة والتي سنوجزها في الفقرات التالية:

6-1: المستويات المؤثرة في الاتجاهات الأسرية :

هناك عدة مستويات تؤثر على الاتجاهات الوالدية والأسرية نذكر منها :

1- حجم الأسرة : كلما زاد عدد أفراد الأسرة بحيث يشمل الأبناء والآباء والجد والجدة والعم والعمة والخال والخالة، كلما اتسمت اتجاهات الآباء في هذه الأسر بإهمال الأبناء، وذلك لصعوبة الاهتمام بأمور أطفالهم وصعوبة استخدام أساليب الضبط، وحثهم على السلوك المقبول اجتماعيا.

ولقد أوضح موتول (1971) أن أمهات الأسر الكبيرة يميل سلوكهن إلى السيطرة نحو أبنائهم وخاصة الإناث منهم، كما تواجه مطالب أبنائهم بالعدوان والرفض، كذلك فإن جو الحب والمساندة العاطفية تكاد تنعدم في تلك الأسر. (عباس محمود عوض.1994.ص98).

أما الأسر الصغيرة الحجم فيتسم طابع المعاملة لأبنائها بالديمقراطية، فيسود جو التعاون بين الآباء وأبنائهم، وكذلك تقوم بمساندتهم عاطفيا، والاهتمام بتحصيلهم الدراسي، وقد يسود هذه الأسر الحماية الزائدة من قبل الوالدين لأبنائهم مما يؤدي إلى إفقاد الطفل القدرة على الاعتماد على النفس، كما يتمتعون بنسبة عالية من الذكاء، وذلك نتيجة لما تقدمه لهم الأسرة من اهتمام ورعاية.

2- المستوى الاجتماعي : لقد اهتم علماء النفس والاجتماع بدراسة أثر المستوى الاجتماعي على اتجاهات الوالدين نحو أبنائهم، ولقد توصل بوسادر إلى أن الهدف الذي يطمح إليه آباء المستويات العليا هو حصول أبنائهم على مركز مرموق، وتحيطه بالتقدير، بمجرد وصوله إلى مستوى النضج، مما يساعده على إحساسه بالتحرر والاستقلال المبكر وقد لا تمكنه خبراته وقدراته من الوصول إلى هدف والديه مما يؤدي إلى فقد الثقـــة وبالتالي نشوب الصراع بينهما(عباس محمودعوض.1994.ص100).

أما الأسر ذات المستوى الاجتماعي المتوسط، فيغلب على معاملة الآباء للأبناء أسلوب المعاملة الحسنة، والأمانة الخالية من الصرامة، وتشجيع الأبناء على الاستقلال والاعتماد على النفس، كما أن الوالدين يعتمدون في عقابهم على التأنيب وإشعار الطفل بالذنب مما يؤدي في بعض الأحيان إلى ميل الطفل نحو العنف.

أما الأسر ذات المستوى الاجتماعي المنخفض، فسلوك الآباء فيها يمتاز بالتسلط والصرامة، والميل إلى ممارسة العقاب البدني، مما يشعر الطفل بالألم، كما أن انعدام التوجيه والمراقبة يجعله يتمادى في استخدام أساليب العدوانية التي قد تعرضه للتشرد والجنوح.

3- المستوى الاقتصادي : إن المستوى الاقتصادي له دور في التنشئة الاجتماعية، وفي النمو النفسي والاجتماعي للمراهق، وذلك لأن الشخصية وحدة متكاملة يؤثر كل جانب فيها على الجوانب الأخرى.

إن المستوى الاقتصادي يلعب دورا أساسيا في حياة الأسرة ونجاحها، فالجانب المادي ينظم عنه إشباع لحاجات المراهق المادية الضرورية للعيش، كالسكن وتوفير المواد الغذائية والملبس، وغيرها، ويتأثر كل هذا عن كفاية مستوى الدخل لتلبية حاجات الأسرة المختلفة، وذلك محافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي.

والأسرة ذات الدخل المتوسط والضعيف لا تستطيع القيام بواجباتها، فلا يكون الغذاء الكافي، ولا الملبس المناسب وهذا يجعل الفرد يشعر بالنقص والخجل وعدم القدرة على المشاركة في القسم، أو إحداث علاقات اجتماعية مع الزملاء ومن ثم فإن عدم كفاية الأسرة تدفع إلى البحث عن وسائل خاصة لإشباع هذا النقص.(رمزية الغريب.1967.ص454) حيث أن سوء الحالة الاقتصادية للأسرة وتدني مستوى المعيشة وكثرة الأولاد مع ضيق السكن، يعرض المراهق الكثير من الحرمان والضرر بالعناصر الصحية اللازمة كالتهوية وأشعة الشمس... ، ونجد أن المراهق الذي ينتمي إلى أسرة غنية يحضى بالتقدير والاحترام من قبل المجتمع على عكس المراهق الذي ينتمي إلى أسرة فقيرة لا يحضى بمثل هذا التقدير والاحترام، وهذا له أثر على النمو النفسي والاجتماعي للمراهق.

يتفاعل العامل الاقتصادي مع بقية العوامل الأخرى، يؤثر فيها ويتأثر بها، حيث يتأثر بمستوى الطموح عند المراهق وبالقيم والاتجاهات السائدة وبالتالي يؤثر في الاتزان الانفعالي وفي علاقة المراهق مع نفسه، وفي علاقته مع البيئة المحيطة به.

إن تخصيص مبلغ مالي أو مرتب شهري للمراهق يكسب حسن التصرف والتدبير والتخطيط، ويشبع به بعض حاجاته النفسية والاجتماعية، وهو دافع قوي للنمو السوي، وتقليل بعض الضغوط والاضطرابات التي تصيب المراهق سواء من الناحية الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية، والحالة النفسية الجيدة تدفع المراهق إلى الانطلاق وتكوين علاقات اجتماعية أوسع، والحرمان منه يولد عجزا سيكولوجيا واجتماعيا.

وهذا ما أكده ملتبر Meltber من خلال دراسة حول تأثير تباين أساليب تربية الآباء في مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات الأطفال، نحو آبائهم، ولقد تكونت عينة بحتة من ثلاثة مجموعات، وكل مجموعة تحتوي على خمسين طفلا، ابتداء من الصف الخامس الابتدائي وحتى الثالث الإعدادي، وكانت تشمل المستويات الاجتماعية والاقتصادية العليا والوسطى والدنيا، وكانت نتيجة ذلك ما يلي :

1- كان إعجاب أطفال المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع بوالديهم شديدا، كما أن شعورهم بالكراهية نحوهم ضعيفا جدا.

2-أما أطفال المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتوسط فإنهم أبدوا مشاعر الرضا نحو والديهم وتقبلهم واحترامهم نظرا لتسامحهم ومساعدتهم لهم، ولقد أظهر بعضهم المبالغة في الاعتماد على الوالدين أو الشعور بالعداء نحوهم.

3- أما أطفال المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض، فلقد كان شعورهم يمتاز بالتذبذب والشعور بالعداء نحو الوالدين، وكانت أقل المجموعات شعورا بالأمن وأكثرها إحساسا بالكبت، وعدم قدرتهم على التمتع بصحبة الوالدين.(عباس محمود عوض.1994.ص102-103)

وتستخلص الباحث من كل ما سبق أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي يؤثر على اتجاهات الآباء نحو تربية أبنائهم، كما ينعكس هذا الوضع على سلوك الأطفال و قيمهم، وتؤثر البيئة المنزلية الدافئة على استجابات الأبناء فتجعلهم اكثر ودا و صداقة و قدرة على الإنجاز والابتكار و أقل عدوانية وعنفا وعلينا كمربين و آباء و أمهات توفير الدفء والحنان لأطفالنا وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسرنا، لأن في هذا إشباع لحاجات أطفالنا النفسية والاجتماعية و الفيسيولوجية و مساندة لهم في تحقيق التوافق مع أنفسهم و مع الآخرين .

4 – المستوى التعليمي : إن المستوى التعليمي للأسرة يؤثر في التنشئة الاجتماعية، ذلك أن الوالد المتعلم على دراية كبيرة بطريقة التنشئة الاجتماعية، وطريقة المعاملة والتوجيه، والرعاية، فهو

قبل أن يطالب ابنه بالتعلم، عليه أولا أن يوفر الشروط الضرورية والإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة لذلك، مع مراعاة رغبات وميول المتعلم، وهنا نجد أن الوالد المتعلم غالبا ما لا يفرض على ابنه ما لا يتفق مع ميوله ورغباته واهتماماته، إذ أنه يراعي ظروف وإمكانيات وقدرات المتعلم.

كما يراعي الوالد ما تحتاج إليه كل مرحلة من أساليب التنشئة الاجتماعية التي تليق بها لاستثارة قدراته، خاصة في مرحلة المراهقة التي يصل فيها نمو القدرات العقلية والذكاء ذروته، وإذا ما وجدت البيئة المساعدة على استثارة القدرات ورعايتها وتوجيهها توجيها مستمرا من طرف المتخصصين ظهرت استعدادات وقدرات لم تكن لتظهر لولا توفر البيئة الاجتماعية الجيدة والملائمة، المساعدة على ذلك، وفي حالة عدم توفرها فإن كثيرا من هذه القدرات والاستعدادات تنطفئ ولا تظهر تماما في شخصية المراهق.(رمزية الغريب.1967.ص455) وبالتالي يجدر بالوالدين أن يهيئا الجو النفسي والاجتماعي المناسب للتعليم داخل الأسرة وخارجها، مـــــن علاقات وتفاعلات اجتماعية مع والديه واخوته وكل أفراد أسرته، كعلاقات المراهق بأصدقائه وزملائه ومعلميه...

7 -: **الأسرة وعملية التنشئة الاجتماعية:** يرجع احتفاظ الأسرة بدورها الرئيسي في التنشئة الاجتماعية إلى ما للأسرة الإنسانية بصفة عامة من خصائص أساسية مميزة عن سائر المؤسسات الاجتماعية مما يجعلها أنسب هذه المؤسسات لتبدأ فيها ومنها عملية التنشئة الاجتماعية والنظم الأسرية لا تختلف عن غيرها من النظم الاجتماعية، فهي على الرغم من استمرارها وتواصلها، إلا أنها تخضع للعملية التطورية كغيرها، وتتأثر بالعديد من العوامل التاريخية والحضارية والنفسية، التي لها انعكاسات على النظم الأسرية، وبمجرد ولادة الطفل تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية.

«وانطلاقا من الأسرة تتحدد العلاقة بين الطفل والبيئة الأسرية لأنه ومنذ اللحظة الأولى لولادته يكون متحدا بأمه عن طريق الغذاء. إذ لا يقيم أي تميز بينه وبين البيئة الاجتماعية المحيطة به، كما تظل الأسرة أولا وقبل كل شيء مؤسسة اجتماعية ثقافية، تتغير بنيتها المادية والنفسية بتغير المجتمعات لكن وظيفتها الأساسية تبقى وتتواصل لتواصل الأجيال»(رونيه أوبير1977 .ص215)

تؤثر الأسرة في حياة الطفل تأثيرا يبدأ بالعلاقة الوثقى التي تقوم بينه وبين أمه، ثم يتطور هذا التأثير إلى علاقة أولية تربطه بأبيه وبأفراد الأسرة الآخرين، وتظل هذه العلاقات تهمين على حياته هيمنة قوية طول طفولته ومراهقته ثم يتخفف منها نوعا ما في رشده واكتمال نضجه، لكنه رغم كل ذلك يظل يحيا باتجاهاته.

هذا ويختلف أثر الأسرة على النمو الاجتماعي للفرد، تبعا لحظها من المدنية، وتدل دراسات براون J.F.Brown على أن العلاقات العائلية تضعف كلما تقدمت الحضارة، ويتأثر النمو الاجتماعي للطفل بنوع الأسرة التي ينشأ فيها ريفية كانت أم مدينة، هذا والطفل الإنساني اكثر الكائنات الحية اعتمادا على أسرته ذلك بأن طفولة الإنسان أطول طفولة عرفتها الحياة، إذ تبلغ ما يقرب من ربع أو ثلث حياة الفرد لاتصالها الوثيق بأقوى دوافع الإنسان (رونيه أوبير1977 .ص216).

وتلعب الأسرة دورا أساسيا في تنشئة الطفل وتربيته، وتؤثر تأثيرا بالغا في النواحي التالية من حياته :

1- الناحية الجسمية : يتأثر النمو الجسمي للطفل بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية السائدة في الأسرة، فالتيسر في الناحية المادية وتوفر أسباب الصحة كالنظافة والغذاء الجيد ووسائل الراحة وغيرها من العوامل الكافية لحماية وصيانة الأطفال من الأمراض وإتاحة الفرصة لهم للعب حتى تنمو أجسامهم نموا سليما متزنا كما يتأثر نموه بانعدام هذه الأساسيات الضرورية.

2- الناحية العقلية : إن أول مصدر يكتسب منه الطفل اللغة هو الوالدين قبل أن يكتسبها من الوسط الخارجي أو التعليمي أي المدرسة، لأنه يتأثر بأفكار و آراء الكبار عن طريق حديثهم و تعاملهم معه أو مع الآخرين، فتزداد معارفه تبعا للمستوى الثقافي الذي يعيش فيه ثم يبدأ قاموسه اللغوي في التوسع بتوسع دائرة احتكاكه و تفاعله في المجتمع، فالطفل الذي ينحدر من أسرة تحتوي على مكتبة و ذات مستوى اقتصادي و ثقافي عال يكون مردوده اللغوي
و الثقافي في أسلوبه التعليمي أفضل و أحسن من الطفل الذي يأتي إلى المدرسة من أسرة لا تتوفر على نفس الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية .

3- الناحية الاجتماعية : تؤثر الأسرة تأثيرا هاما في الطفل من الناحية الاجتماعية لأنها تطبع فيه أساليب السلوك الاجتماعي من عادات كالأكل والشرب واللباس و طريقة معاملة الآخرين، وكل ذلك يكون عن طريق تقليده لجميع ما يقوم به الكبار لاعتقاد منه بأنه النموذج الفريد و المثالي الاقتداء، وعلى هذا الأساس لابد من مراعاة خطورة هذا التأثير و الحرص على أن الأسرة منبع للقيم و المبادئ الحسنة و لأنماط سلوكيـــة فاضلـــة تخدم الفرد والمجتمع معا.

إن كل ما يصدر عن الوالدين أو أحدهما من تصرفات و سلوكيات قد يؤثر على الطفل ونمو شخصيته سواء القصد بذلك عملية التوجيه أو التربية، فالفضائل الخلقية والسلوكية والوجدانية هي ثمرة من ثمرات التنشئة الوالدية وهي عملية تعتمد أساسا على التفاعل الاجتماعي بين الطفل وأبويه واخوته.

وسنورد فيما يلي دور كل طرف في تشكيل سلوك الطفل وشخصيته :

1- دور الأم : إن معظم الأبحاث والدراسات أوضحت وأكدت أهمية سلوك الأم في تشكيل السلوك عند الطفل وتطوره وقد أشار كل من جولد فارب Gold Farb 1943 و بويلي Bowlly 1952 إلى أهمية دور الأم في عملية تطبيع ابنها الاجتماعي , فقد أشار إلى أن الطفل عندما يلقى العناية بالحاجات الفسيولوجية الأساسية له، دون أن يلقي العناية نفسها بالجوانب الشخصية، فإننا نلاحظ تعرضه لآثار خطيرة على خصائصه الشخصية و مستقبل حياته .

ولقد لاحظ بويلي من خلال أبحاثه، بعض الآثار المترتبة على حرمان الطفل من أهله ومن أهمها: ضعف ذكاء الطفل، ضعف تحصيلهم الدراسي، قدرة ضعيفة على إقامة علاقات مع الآخرين، تعرضهم لمشاكل سلوكية مثل القلق، المخاوف، التوتر العاطفي غير العادي، العنف...(عباس محمود عوض .1994.ص64)

2- دور الأب : لقد لقي دور الأب اهتماما أقل نسبيا مقارنة بدور الأم، وكما يشير يارو Yarrow فإنه يوجد القليل من الأبحاث على أهمية دور الأب على نمو الطفل، و لقد أشارت تلك الأبحاث أن غياب الأب خلال فترة الرضاعة الأولى له تأثير غير مباشر على الطفل. وحسب الدراسة التي أجراها كل من لين و ساوري Lynn,Sawery 1959 في النرويج على أبناء بحارة السفن، حيث كان الآباء يتغيبون من تسعة اشهر إلى سنتين، وعدد هؤلاء الأطفال 42 طفلا، وتمت مقارنتها بأطفال كان آباؤهم متواجدين -أغلب الوقت- في منازلهم، ولقد أظهرت هذه الدراسة أن البنات اللاتي كان آباؤهن متغيبين عن منازلهم، كن أكثر اعتمادا على الآخرين، مقارنة بالبنات اللاتي كان آباؤهن حاضرين بالمنازل، وكان الأولاد اكثر تأثيرا من البنات، فلقد كانوا غير متوافقين في علاقاتهم مع جماعاتهم، مقارنة بالأولاد الذين كان لهم علاقات و مصاحبات منتظمة مع آبائهم. كما أنهم غير ناضجين إلى حد كبير في أنماط سلوكهم، كانوا يتصرفون بطريقة رجولية مفتعلة و مبالغ فيها، وفي بعض الأحيان يتشبهون بالبنات في أنماط سلوكهم (عباس محمود عوض 1994ص69).

3- دور الاخوة : إن الانسجام في العلاقة الأخوية و عدم تفضيل طفل عن آخر و ما ينشأ عنها من أنانية وغيرة يؤدي إلى نمو الطفل نموا نفسيا سليما، ويرى إدلر أن الأخ الأصغر يشعر بالنقص نحو أخيه الأكبر، مما يضطره إلى تعويض النقص بإظهار التفوق على من يكره من أخوة أو أخوات، أما مورفي و نيوكومبي فيريان أن ترتيب الطفل بين اخوته هو في حد ذاته ليس عاملا مؤثرا في شخصية الطفل النامية وإن ما يؤثر فيها هو اختلاف معاملة الوالدين، والتفرقة في معاملة الأبناء.

إذا كان الآباء يعاملون أبناءهم بعدل ودون تفرقه، ينعكس ذلك على الأبناء، وتتصف علاقاتهم بالود والمحبة، أما إذا كان الآباء يعاملون الأبناء معاملة غير عادلة، أثر ذلك على علاقات الأبناء

التي نجد فيها قدرا من المنافسة والغيرة، وهذا كله يشكل خطرا على نمو الطفل العاطفي والاجتماعي، إذ سيعاني من القلق والخوف باستمرار ويشعر بالغيرة والحسد في علاقاته الاجتماعية مع الرفاق ومع المدرسين، « إضافة إلى أن تميز الوالدين للابن الذكر دون وجه حق، قد نخلق من الولد إنسانا أنانيا وعدوانيا ويجعل البنت أكثر خضوعا وسلبية وتقبلا للاستغلال.»(حنان عبد الحميد العناني.2000.ص60)

7-2-: أنماط التنشئة الاجتماعية الأسرية

إن الطفل يتعرض لأنماط متباينة من التنشئة الأسرية، خلال عملية التنشئة الاجتماعية وهـــــي:

1- نمط القسوة والتسلط : يعني المنع والرفض لرغبات الطفل، ومنعه القيام بما يرغب، حيث قد يصادف الأبناء سوء الحظ بأب أو أم مضطرب الشخصية، هذا الأخير قد يتساهل حين يجب الحزم ويتهاون حين يجب الشدة، ويقسو ويتشدد لأتفه الأمور، ويكثر من الشكوى، ويكون عقابه أقر ب إلى الانتقام منه إلى الإصلاح والتهذيب، فالأبناء يحتاجون إلى سعة الصدر والثبات في المعاملة والنصيحة. ولكنهم لا يجدون ما يحتاجون، وكل ما يجدونه جوا لا يساعد على الأمن والاستقرار، وكلما كان الوالدان يتبعان أسلوب العقاب البدني ساعد ذلك على شعور الطفل بالإحباط واقتران سلوكه بالعدوان والعنف، وابتعاده عن والديه هربا من العقاب واضطراره إلى الاقتران بجماعة الزملاء والأصدقاء مما يقلل فرصة تنشئته داخل الأسرة.

وقد أوضح كل من جاربا رينو و جروتر Garbarino et Grouter (1978) أن أغلب الآباء العدوانيين يضعون اللوم على أبنائهم في الكثير من المشاكل التي يتعرضون لها، مثل المشاكل الأسرية.(عباس محمود عوض.1994.ص86).

2- نمط الحماية الزائدة : إن رعاية الطفل والاهتمام به من الأمور الضرورية التي يجب على الوالدين القيام بها، ولكن لا أن يصلا بها على درجة من الحماية المفرطة، هذه الحماية التي قد تسلب رغبة الطفل في التحرر والاستقلال، حيث يتدخل الوالدين في شؤون الطفل باستمرار، ويقومون نيابة عنه بالواجبات، ومن ثم لا تتاح للطفل فرصة اختيار أنشطته المختلفة بنفسه، وبالتالي قد يجد صعوبة في تحمله للمسؤولية في مستقبل حياته، مما يؤثر في مركز الضبط لديه. هذا وقد أشار ليفي (1943) إلى أن تلك الحماية تأخذا أبعاد ثلاثة هي(عباس محمود عوض.1994.ص 86):

أ- التعلق المكثف بالطفل : ويتمثل ذلك في رغبة الوالدين في إبقاء أطفالهم معهم، والحرص الزائد عليهم.

ب- التدليل : ويتمثل ذلك في عناية الأسرة بأطفالها، والحرص على التجاوز عن عقابهم، أو الإقلال من العقاب في حالة قيام الطفل بأي أسلوب خاطئ.

ج- عدم إعطاء الطفل الحرية في استقلاليته السلوك : ويتمثل ذلك في حرمان الطفل من الاحتكاك بالأطفال الآخرين وتمكينه من تكوين صداقات وعلاقات معهم أو الاشتراك في الأنشطة التي يقوم بها المدرسة...

3- نمط الإهمال : صور الإهمال كثيرة منها، عدم المبالاة بنظافة الطفل، أو عدم إشباع حاجاته الضرورية الفسيولوجية والنفسية ومن صور الإهمال أيضا عدم إثابته عندما ينجز عملا، وهذا يبث في نفس الطفل روح العدوانية وينعكس سلبا على شخصيته وعلى تكيفه وعلى نموه النفسي والاجتماعي.

4- نمط التذبذب : ويقصد به عدم اتفاق الوالدين على رأي معين أو إجازة سلوك الطفل في موقف معين أو رفضه في موقف مماثل فيما بعد مما يؤثر على توافق الطفل، ويعتبر هذا النمط من أشد الأنماط خطورة على الطفل وعلى صحته النفسية، حيث يتضمن التقلب في المعاملة بين الثواب والعقاب، المدح والذم، اللين والقسوة، وهذا التأرجح في المعاملة يجعل الطفل في حيرة من أمره، دائم القلق غير مستقر، ويترتب على هذا النمط شخصية متقلبة متذبذبة.

وقد أشار كل من هترنجتون و فرانكي (1967) إلى أنه لابد أن يمتاز سلوك الوالدين بالثبات في معاملة أبنائهم حتى لا يميلون إلى الانحراف والسلوك العدواني، كما وجدوا أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر ذات ثبات في معاملة أطفالهم أقل عدوانا، كما وجد أن الذكور أكثر تأثرا بالتذبذب من الإناث(عباس محمود عوض.1994.ص 86).

5- نمط التفرقة : كثيرا ما يلجأ الآباء إلى التفرقة بين الأبناء في المعاملة. وعدم المساواة بينهم بسبب الجنس أو السن أو ترتيب الولد أو لأي سبب آخر، وهذه التفرقة قد يترتب عليها تكوين شخصيات مليئة بالغيرة والحقد والأنانية.

6- نمط المساندة العاطفية : إن العلاقة الأسرية تمتاز بإقامة علاقات عاطفية تساعد على النمو السليم لشخصية الطفل، وقد أظهرت الدراسة التي قام بها كل من رولز و توماس B.Rollins et D.Thomas بأن تقدير الطفل لذاته وتنمية قدراته وتقلبه للمعايير والقيم تعتمد أساسا على تمتع الطفل بالحب والدفء العاطفي(عباس محمود عوض.1994.ص 84).

وكذلك فقد أوضحت بعض الدراسات أن الآباء المساندين عاطفيا لأبنائهم هم ديمقراطيون ومتوافقون مع أنفسهم ومع المحيطون بهم، كما أنهم يشجعون أبناءهم على الاستقلال الذاتي، كما أنهم معتدلون في التحكم في النفس، ويختلف ذلك التحكم باختلاف مراحل عمر

أبنائهم. وما يدعم ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « لاعب ابنك سبعا وأدبه سبعا وصاحبه سبعا ثم أتركه بعد ذلك.»

7- نمط الضبط لدى الوالدين : ويقصد به قدرة الوالدين على التدخل في الوقت المناسب حتى لا يصل الطفل إلى درجة التسيب ويكون ذلك إما بالإقناع أو العقاب البسيط.

وعلى حسب رأي ديانا بومريند Dina Boumrind أنه لابد للوالدين من إعطاء قدر من الحرية لأبنائهم مفروكة بأسلوب الضبط، وأن هؤلاء الآباء لديهم القدرة على ضبط سلوك الأطفال بالمناقشة والإقناع وكذلك حرصهم على تحقيق رغبات أطفالهـــم، وهذاالأسلوب يساعد على إيجاد أطفال لديهم الشعور بالثقة في أنفسهم، واستقلال ذواتهم، كذلك يمكنهم من تكوين علاقات اجتماعية ناجحة خالية من القلق(عباس محمود عوض.1994.ص 83).

وقد أشار كل من رولنز و توماس B.Rollins et D.Thomas (1975) إلى وجود نوعين من أساليب الضبط التي من الممكن أن يمارسها الوالدان في تعاملهم مع أبنائهم، أولهما : أسلوب الاستقراء والذي يعتمد على المحاورة والمناقشة وإقناع الطفل وحثه على السلوك المقبول الاجتماعي، والذي يساعد الطفل في تفهمه لذاته وقدرته على التكيف مع بيئته ونموه نموا سليما، أما الثاني : فيعتمد على إكراه الطفل وإجباره، مستغلين في ذلك ضعف الطفل دون الاهتمام برغباته أو إقناعه بالقيام بالسلوك الذي يرغبونه، هذا الأسلوب الذي يوجد لنا طفلا غير متفهم لذاته، لا يستطيع التكيف مع بيئته ومجتمعه ويميل إلى السلوك العدواني وتعاطي المخدرات(عباس محمود عوض.1994.ص 83)

ولابد في هذا السياق أن نشير إلى نتائج كثير من الدراسات تدل على المكانة الهامة التي تحتلها الأسرة، من حيث تأثيرها على شخصية الطفل، وعلى ضرورة الانتباه إلى أن أساليب التكيف التي يعتادها الطفل في جو الأسرة تنتقل معه إلى المجتمع الخارجي وإلى أسرته التي يبنيها في المستقبل والتي تعود في معظمها إلى أنماط التنشئة الأسرية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن اتجاهات التقبل والتسامح والحب تساعد على النمو السليم للطفل. كما وجد إن العلاقات بين الوالدين والأطفال في المنزل لها أثر على علاقات الأطفال مع الآخرين، وعلى شعورهم بالمسؤولية تجاه الآخرين. وأظهرت دراسات عديدة أن الأطفال ذوي المشاكل السلوكية غالبا ما يأتون من بيوت تعاني من مشكلات حادة في بعض المناحي، وكذلك أصبح مقبولا بشكل واسع أن المشكلات العائلية كإهمال الأطفال والزواج غير المتكافئ تسبب واسع أن المشكلات العائلية كإهمال الأطفال والزواج غير المتكافئ تسبب للأطفال انحرافات حادة في السلوك(عباس محمود عوض.1994.ص 85).

وتوصلت دراسات عديدة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة العنف في الأسرة والظروف الاجتماعية والاقتصادية السلبية للأسرة، فالفقر والبطالة تؤدي إلى الإساءة للطفل.

وقد أظهرت دراسة ألين و مايكل (1984) أن الأطفال العدوانيين والمضطربين انفعاليا والمتأخرين دراسيا، قد تعرضوا للقسوة والنبذ من الوالدين، وإن (80%-90%) من الأطفال الجانحين كانوا في طفولتهم ضحايا سوء معاملة الوالدين والنبذ والتسلط الذي عاشوه في طفولتهم.(صالح محمد على أبو جادوا.....ص 221)

وتشير نتائج دراسة حيدر وليد أن الجو العاطفي للأسرة، يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في تكوين شخصية الأبناء وأساليب تكيفهم، فالحب الدافئ والعاطفة الصادقة التي يمكن أن ينعم بها طفل من الأطفال تعزز ثقته بنفسه وتكيف شخصيته وتمكنه من مجابهة الظروف القاسية، والجيدة على نحو سواء، أما الكره والنفور والتجنب فإنه من شأنه أن يؤثر سلبا على شخصية الطفل ويخلق له الإشكالات كسوء التكيف مع المجتمع، وقد يدفع به الأمر إلى الانحراف.(صالح محمد على أبو جادوا..... ص222).

ولقد وجد في الكثير من الدراسات أن النفور والرفض يرتبطان ارتباطا وثيقا بضعف الجو العاطفي في الأسرة أو انعدامه في الصغر، ووجدت بعض الدراسات أن الترابط قوي بين النزوع إلى العدوان الاجتماعي، ونقص عاطفة المحبة والحنان في المنزل.

ومن نتائج هذه الدراسات ما توصلت إليه دراسة :

نجيب إسكندر، الذي توصل إلى أن قبول الطفل من طرف الوالدين والعناية به أفضل من نبذه ، والمسايرة مع الدعابة أفضل من الضغط والإكراه، والنضج والإرشاد أفضل من العقاب البدني، والطفل الذي يعمل الوالدين باستمرار على تدريبه على الكف عن العدوان يغلب عليه أن يظهر بمظهر طفولي في مراحل متقدمة عن عمره، في حين ينمو الطفل الذي يشجعه والده على العنف، طاغيتا وجبارا وعدوانيا نحو الكبار.

أما ماير Meyer فيرى أن الفرد الذي تبدو عليه أشكال من السلوك العدواني الاجتماعي غير المقبولة، يظهر بعد دراسة حياته أن طفولته كانت قد شحنت بمعاملة محبطة يكثر فيها الإهمال والهجر والنبذ وأشكال النظام العشوائي.(صالح محمد على أبو جادوا.....ص222) .

3-4 - أشكال التنشئة الاجتماعية : تأخذ التنشئة الاجتماعية شكلين رئيسيين هما :

1- التنشئة الاجتماعية المقصودة : ويتم هذا النمط من التنشئة في كل من الأسرة والمدرسة، فالأسرة تعلم أبناءها اللغة وآداب الحديث والسلوك، وفق نظامها الثقافي ومعاييرها واتجاهاتها،

وتحدد لهم الطرق والأساليب والأدوات التي تتصل بهضم هذه الثقافة، وقيمها ومعاييرها، كما أن التعلم المدرسي في مختلف مراحله يكون تعليما مقصودا، له أهدافه وطرقه وأساليبه ونظمه ومناهجه التي تتصل بتربية الأفراد وتنشئتهم بطريقة معينة.

2- التنشئة الاجتماعية غير المقصودة : ويتم هذا النمط من التنشئة من خلال المسجد ووسائل الإعلام والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح، وغيرها من المؤسسات التي تسهم في عملية التنشئة، من خلال الأدوار التالية :

أ- يتعلم الفرد المهارات والمعاني والأفكار عن طريق اكتسابه المعايير الاجتماعية التي تختلف باختلاف هذه المؤسسات.

ب- تكسب الفرد الاتجاهات والعادات المتصلة بالحب والكره، والجنس والنجاح والفشل واللعب والتعاون والواجب والمشاركة الوجدانية وتحمل المسؤولية.

ج- تكسب الفرد العادات المتصلة بالعمل والإنتاج والاستهلاك وغير ذلك من أنواع السلوك والاتجاهات والمعايير والمراكز والأدوار الاجتماعية.(عباس محمود عوض .1994.ص89).

7-3-: العوامل المؤثرة في الدور التربوي للأسرة : هناك عدة عوامل تعيق وتؤثر على عملية توجيه وتنشئة الطفل داخل الأسرة ومن أهم تلك العوامل ما يلي :

1- المشاكل الاجتماعية : لقد أثبت العديد من الدراسات أهمية البيئة المنزلية في تنشئة وتطبيع الطفل، ولكن تعرض هذه البيئة لمجموعة من المشاكل الخاصة، الاجتماعية منها : كضيق السكن، كثرة عدد الأفراد فيه، غلاء المعيشة، هذا الوضع يقلق الوالدين ويؤثر على أسلوبهما في معاملة الطفل، وكيفية توجيهه، حيث يضيق الخناق عليه وتعوق نموه الطبيعي وتحد من استقلاليته.

2- اتجاهات الوالدين : هي ما يراه الوالدين ويتمسكان به من أساليب في معاملة أطفالهم في مواقف مختلفة.(مواهب إبراهيم عباد.1997.ص186) وهي تتضمن السلوك المطلق للوالدين بتعويد الطفل الاعتماد على النفس ومساعدته على النمو الاجتماعي والعقلي، ولكن ظهور بعض الاتجاهات لدى الوالدين يحول دون ذلك، فالتسلط هو أحد الاتجاهات الوالدية لأن الطبيعة البشرية تميل إلى دفع الإنسان إلى تربية أطفاله بنفس الطريقة التي تربى بها، فإذا كان تلقى من طفولته تربية صارمة وقاسية من حيث إلزام الطاعة والأصول في السلوك والعفاف الجنسي والصدق فإنه من الطبيعي جدا

أن يحس برغبة دفينة في أن يبيت تلك العادات في نفوس أطفاله بنفس الطريقة.(بن جامين سبوك وآخرون.1976.ص11) وفرض آرائهم وأفكارهم بكل تعنت ودون نقاش.

3- ثقافة الوالدين : إن ثقافة الوالدين تلعب دورا هاما في تنشئة الطفل إذ لابد أن يكونا ملمين بالمبادئ التربوية الأساسية التي تتعلق بطبيعة المخلوق الذي هما بصدد رعايته وتكوينه كي تسهل عليهما المهمة.

إن تفهم الوالدين لرغبات وميول أطفالهما يجعل القدرة على الابتكار تنمو لديهم، فعلى قدر الخبرات والتجارب التي يمر بها الوالدين في حياتهما وما تحصلا عليه من تربية وتعليم، والمستوى الثقافي ... وما يتمتعان به من خصائص نفسية وعقلية واجتماعية تتشكل حياة الطفل ونموه العقلي والجسمي والوجداني ومن ذلك يبرز دور الإرشاد بالنسبة للوالدين والطفل وأهميته في عملية التنشئة، وعلى عكس ذلك كله إذا لم تتوفر المعلومات الكافية والفهم الصحيح لخصائص الطفل لدى الوالدين وفي حالة جعلهما لكيفية توجيهه وتكوينه من جميع الجوانب، تكمن هنا صعوبة في تحديد الأسلوب السليم في عملية التوجيه والإرشاد النفسي.

4- الاستقرار العائلي : ليس هناك شك في أن الاستقرار العائلي والتماسك الأسري يلعبان دورا بالغا في تكوين وإعداد الطفل وتطبيعه اجتماعيا بينما التصدع الأسري أو التفكك الذي يمس كيان الأسرة سواء بسبب الطلاق أو الموت أو الهجر كلها حالات لوضع اجتماعي يؤثر بطريقة أو بأخرى على عملية تنشئته الاجتماعية ويؤثر في سلوكه وتصرفاته، فغياب الأب والأم عن المنزل وغياب السلطة في البيت تؤدي إلى ظهور عدة أطراف أخرى تشارك في توجيه وإرشاد الطفل كزوج الأم أو زوجة الأب في حالة إعادة الزواج بالنسبة للوالدين المطلقين أو حالات أخرى. لذلك أكدت الدراسات النفسية الاجتماعية على أهمية مشاركة الوالدين في عملية التوجيه والإرشاد حيث تزداد هذه الأهمية بتطوير نضج الطفل ونموه الحركي وازدياد خبرته في السيطرة على البيئة.

5- أسلوب الأم : إن الطبيعة البشرية شديدة التعقيد وأن الأطفال والأباء يختلفون أشد الاختلاف في الشخصية والذكاء بحيث يظهر بالضرورة تشعب واختلاف في الرأي بشأن معاملة الطفل فكل يحدد نوع المعاملة حسب ما يراه مناسبا وخصوصا الأمهات فهن يتبعن أساليب مختلفة مع أبنائهن لاختلاف المواقف التي تحدث خلال حياة الطفل فكثيرا ما يتعرض الأطفال إلى مشاكل عديدة مشكلة الامتناع عن الكل، أو مشكلة الإصرار على طلب الأشياء أو المشاكل السلوكية كالكذب والسرقة والعنف، مشكلات تتعلق بالدراسة.

ويمكن للأم أن تحقق نتائج أفضل في معالجة تلك المشكلات إذا واجهتها بهدوء يساعدها على التحليل والتفكير الهادئ لحل المشكلة بإتاحة الفرصة للطفل للاختيار ما يجب بدلا من إلزامه بما ينبذ ويجب أن تكون الأم قدوة حسنة وأن يكون سلوكها حضاريا وجيدا. وكمـــا يقول الشاعـــر :

فلا تنه عن خلــق وتأتى مثله ⁂ عــار عليــك إذا فعلــت عظيـــم.

7-4- :خصائص الأسرة الحديثة : صغر الحجم: ولعل هذه أول خاصية ملفتة للنظر، إذ أن الأسرة الحديثة تمتاز بضيق نطاقها وصغر حجمها، وهي ما يطلق عليها اسم الأسرة النووية أو الأسرة الزواجية، وتظم هذه الأسرة الزوج والزوجة وأبنائهما القصر، أما المتزوجون فإنهم يقيمون مع زوجاتهم في أماكن بعيدة عن أسرتهم. ويدور محور القرابة فيها حول الأب والأم معا، فهما شريكان في الحياة باتم معنى الكلمة.

* تغير المركز الإجتماعي لعناصر الاسرة: إذ يعتبر مركز المرأة أكثر المراكز تغيرا، فبعد إنتشار فكرة تحرر المرأة ومناداتها للمساواة بينها وبين الرجل، "نزلت الى ميدان العمل وذاقت حلاوة الكسب وشعرت بقيمتها الإقتصادية وبأنها أصبحت سيدة الموقف وتستطيع أن تكفي نفسها بنفسها، ومن ثم فلا داعي لتحمل القيود التي كان يفرضها عليها الرجل، وليس ما يبرر إستمرار سياسة الخضوع والإستكانة التي عاشت في ظلها المرأة قديما. وكان من نتيجة هذا الوضع الجديد أن ظهرت شخصيتها وأصبحت عنصرا إيجابيا تتدخل بحرية في اختيار شريك حياتها وترسم بنفسها خطوط الحياة الزوجية، ونازعت الرجل في السيادة على الاسرة بل أصبحت هي المتصرفة في شؤون المنزل والقائمة بأكبر قصط من مستلزماته ومسؤولياته"(مصطفى الخشاب.1981.ص84).

* تراجع سلطة الوالدين: تمتاز الأسرة الحديثة بالفردية و لإستقلال الذاتي لأفرادها، فالطفل عندما يصل سن البلوغ تصبح له إهتمامات أخرى خارج الأسرة، والأم –خاصة العاملة– لها دائما إرتباطات بميدان العمل، والأب كذلك دائم الإنشغال خارج البيت، ومن هنا لم تعد السلطة الابوية من المفاهيم الرائجة في الأسرة الحديثة خاصة في الدول الغربية، "فالاطفال في هذه المجتمعات يبدؤون منذ فترة مبكرة من حياتهم في الإخطلات ببيئات خارج نطاق الأسرة، كالحضانة، المدرسة، جماعات اللعب في الحي، جماعات الهوايات، نواد ثقافية وحتى الطلائع الحزبية...الخ، وانخراط الاطفال في هذه البيئات يشغل قدرا كبيرا من إهتمامهم وتفكيرهم... هذا إضافة إلى وسائل الإتصال الجماهيري كالتلفزيون التي تجلب إهتمام الاطفال"(عليء شكري.1987. ص169)، وتؤثر فيهم وتوجه سلوكاتهم مما يجعل سلطة الأب أو الأم على الطفل في تراجع مستمر، وقد دعم هذا التراجع في سلطة الأبوين إنتشار المذاهب الديمقراطية التي لا تفرض أي سلطة على الاطفال، وتمنح لهم هامشا من الحرية في تصرفاتهم وممارساتهم خاصة مع إنتشار التعليم في مستويات عليا بالنسبة للفتاة، ولم يعد رأي الام أو الأب النافذ في قرارات الاسرة بل أصبحت المناقشات الديمقراطية هي الصبغة السائدة في إتخاذ القرارات، والذي يقدم رأيا مقنعا هو النافذ ولو كان أحد الابناء ذكرا كان أم أنثى.

* العناية بمظاهر الحضارة والكماليات وإغفال الاحتياجات الأكثر ضرورة: ونرى هذه النزعة في أبسط الأسر وأرقها حالا، فالإهتمام بالملبس وتنسيق المنزل على بساطته والإهتمام بشؤون الزينة والتظاهر بما يخرج عن حدود الإمكانيات، كل هذه الأمور وما إليها أصبحت سمة الأسرة المعاصرة وأثقلتها بالتزامات كثيرة.(مصطفى الخشاب.1981.ص85) .

7-4-1 دورة حياة الأسرة الحديثة : تمر الأسرة الحديثة بجملة من المراحل المتباينة تشكل في مجملها "دورة حياة الأسرة "، تمتد من التقاء الرجل والمرأة إلى غاية فراقهما إما عن طريق الموت أو التفكك والانحلال الأسري أي الطلاق.

وقد ازدادت الكتابات الحديثة حول الأسرة عن دورة حياة الأسرة، وذلك لأن هذا المفهوم ومن خلاله يتم إدراك معنى ومضمون الأسرة المختلف من حالة لأخرى حسب المرحلة الزمنية التي تعيشها تلك الأسرة، "وقد استخدمت دورة حياة الأسرة كأداة وصفية لمقارنة بناءات ووظائف التفاعل الزواجي في مراحل مختلفة من النمو، وقد كان ولا يزال يسمح بتفسير بعض جوانب معينة في ظاهرة الأسرة، مثل أنماط الإنفاق، مستويات المعيشة وأنماط الاستهلاك"(سناء الخولي.1984.ص158)، ولعل أشهر الدراسات التي أجريت على دورة الأسرة لاختبار مستوى معيشتها، تلك "الدراسة التي قام بها راونتري في إنجلترا عام 1906 عن دورة حياة الأسرة الفقيرة، وتوصل إلى أن دورة حياة الأسرة تتضمن فترة من الفقر الشديد عندما تنجب أطفالا صغارا، ثم تليها فترة من الرخاء النسبي عندما يكبر الأبناء ويصبحون قادرين على الكسب، وتحل الفترة الثانية للفقر عندما يتقدم الزوجان في السن وعندما يكبر الأطفال ويغادرون المنزل ويؤسِسون أسرا خاصة بهم"(سناء الخولي.1984.ص158).

وأما إذا جئنا إلى تحليل دورة حياة الأسرة الحديثة فإننا سنضع في الحسبان عدة اعتبارات أساسية تؤثر بشكل كبير عن طول وقصر الدورة، ومما "لا شك فيه أن سيطرة الطابع الفردي العام على الحياة الاجتماعية المعاصرة قد أحدث تغيرات أساسية في دورة حياة الأسرة النووية (التي تميز المجتمع الحديث)، وتبدو تلك التغيرات بشكل أوضح عندما نأخذ في الاعتبار انخفاض سن الزواج (تأخر سن الزواج)... فعلى سبيل المثال، متوسط سن الزواج في الولايات المتحدة اليوم هو 23 سنة بالنسبة للشباب و20 سنة بالنسبة للفتاة، ونفترض بعد هذا أن أبناء هذين

الزوجين سوف يتزوجان في نفس العمر تقريبا، معنى هذا أن دورة حياة الأسرة الكاملة سوف تستمر 25 سنة على الأكثر"(علياء شكري.1987.ص165)، والرسم التخطيطي التالي يوضح لنا دورة حياة الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تبدأ بعقد الزواج ثم تمر بمرحلة الإنجاب ثم تعود إلى الاقتصار على الزوجين بعد أن يخرج الأولاد من البيت وتكوين أسر خاصة بهم. ويرتبط طول وقصر دورة حياة الأسرة هذه بسن الزواج وعدد الأولاد وبفترات الإنجاب، فهذه متغيرات تتحكم بشكل كبير في دورة حياة الأسرة.(مخطط رقم 4 يبين دورة حياة الاسرة):

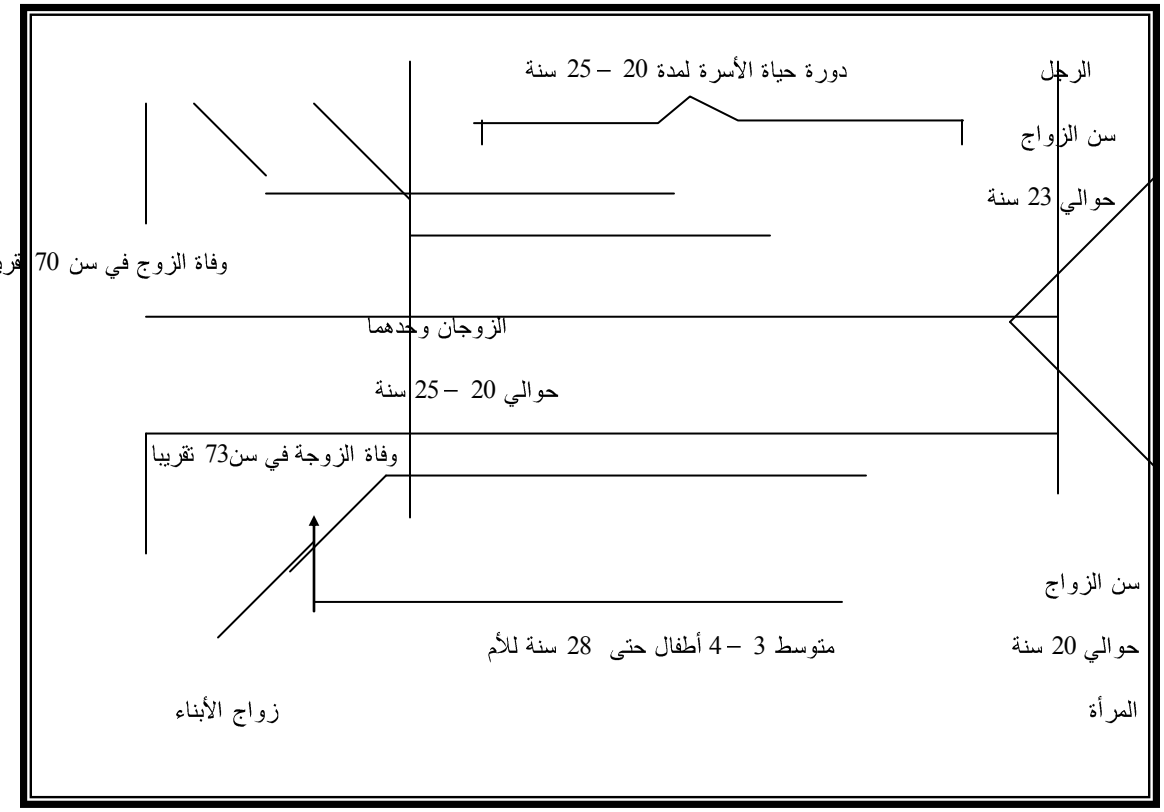

الشكل(علياء شكري1987.ص167): رسم تخطيطي لدورة حياة الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأما إذا جئنا إلى مناقشة المراحل الأساسية لدورة حياة الأسرة فإننا نلمس تباين بين مختلف الباحثين في هذا المجال حول عدد المراحل والفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة، ونلمس كذلك اختلافا في المعايير المحددة لكل مرحلة. "فنجد مثلا أن سوروكين في عام 1931 حدد أربعة مراحل لدورة حياة الأسرة وهي:

1- مرحلة زوجين ينشأن وجودا اقتصاديا مستقلا.
2- مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر.
3- مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر يعولون أنفسهم.
4- مرحلة زوجين تقدمت بهما السن.

وأما كيرك باتريك فيحدد مراحل دورة حياة الأسرة تبعا لمكانة الأطفال في النسق التعليمي وأجملها في أربع مراحل هي:

1- أسرة ما قبل المدرسة.

2- أسرة المدرسة الابتدائية.

3- أسرة المدرسة الثانوية.

4- أسرة البالغين "(سناء الخولي1984.ص159)

وقد تلت هذه الدراسة دراسات أكثر أهمية حول دورة حياة الأسرة ومراحلها مثل دراسة دونال، ورودجرز وفيلمان، وسنلخصها في الجدول رقم 4التالي(علياء شكري1987. 170-171):

صاحب الدراسة / مراحل دورة حياة الأسرة	سوروكين 1931	ايفلين دوفال 1958	فيلدمان 1961	رودجرز 1962
المرحلة الأولى	بدء الحياة الزوجية	زواج بلا أطفال	المرحلة الأولى من الزواج	زواج بلا أطفال
المرحلة الثانية	زوجان بطفل واحد أو أكثر	أكبر الأطفال عمره أقل من ثلاثين شهرا	أكبر الأطفال مازال رضيعا	جميع الأطفال أقل من 36 شهرا
المرحلة الثالثة	أحد الأطفال أو أكثر يستطيع أن يعيل نفسه بنفسه	أكبر الأطفال عمره بين 2,5 سنة و ستة سنوات	أكبر الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة	الأسرة في مرحلة ما قبل المدرسة و فيها : - أكبر الأطفال بين3 و6 سنوات وأصغرهم اقل من3 سنوات - جميع الأطفال تتراوح أعمارهم بين 3و6سنوات
المرحلة الرابعة	الزوجان في سن الشيخوخة و قد غادر كل الأطفال البيت	أكبر الأطفال عمره بين 6 و 13 سنة	جميع الأطفال في سن المدرسة	الأسرة في مرحلة سن المدرسةوفيها : - الرضع- أطفال فيما قبل المدرسة- جميع الأطفال بين6 و 13سنة
المرحلة الخامسة		أكبر الأطفال عمره بين 13 و 13 سنة	أكبر الأطفال في سن المراهقة و بقية الأطفال في المدرسة	الأسرة في مرحلة مراهقة الأطفال و فيها : - رضع- أطفال قبل المدرسة- أطفال في سن المدرسة- جميع الأطفال تتراوح أعمارهم بين

				13 و 19 سنة
المرحلة السادسة		تبدأ من ترك أول طفل للأسرة إلى أن يغادرها آخر طفل	أحد الأطفال أو أكثر مازال يعيش مع الأسرة وأحد الأطفال أو أكثر ترك الأسرة	الأسرة في مرحلة البلوغ وفيها : - أطفال صغار- أطفال قبل المدرسة- أطفال في سن المدرسة- مراهقون -جميع الأطفال فوق العشرين.
المرحلة السابعة		تبدأ من خلو البيت من الأطفال حتى سن المعاش	جميع الأولاد تركوا حياة البيت	الأسرة في مرحلة الانطلاق وفيها: - أطفال صغار- أطفال قبل المدرسة- أطفال في سن المدرسة- مراهقون- أصغر طفل تجاوز عمره 20سنة
المرحلة الثامنة			الزوجان تقدم بهما السن	تبدأ عندما يخرج الأطفال و تستمر إلى سن المعاش
المرحلة التاسعة				تبدأ من المعاش إلى غاية وفاة أحد الزوجين
المرحلة العاشرة				من وفاة أول الزوجين حتى وفاة الطرف الآخر الذي كان على قيد الحياة

8- مرحلـــة ظهـــور العائلـــة الجزائرية:

تعد العائلة إنتاج إجتماعي تعكس صورة المجتمع المتواجد فيه، وتتطور بتطور ظروف هذا الكيان.ولذلك تعتبر العائلة أحد المؤسسات الأساسية التي تشمل عددا من الرجال يعيشون زواجيا مع عدد من النساء، ومعهم أقارب آخرين، وهذا يشير إلى البناء العائلي الذي يشمل الزوج والزوجة والأقارب "زوجة الابن، زوجة الأخ...الخ"

لقد هز الإستعمار الفرنسي كيان العائلة الجزائرية من كل الجوانب، وسلبت كل حقوقها طيلة الحقبة الإستعمارية (1830م-1962م) كون الطابع الاقتصادي له تأثير على البنية العائلية بين الفترة الإستعمارية وفترة الإستقلال، [نزع الملكية، إعادة تمليك، وأحدث ذلك تغييرا شاملا بين الفترتين من جهل، أمية، فقر...]

حيث كشفت الدراسات أنه من خصائص العائلة الجزائرية ما يلي:

-« أنها عائلة موسعة، أي أسرة تشمل عدد اسر زواجية تحت سقف واحد

- عائلة بطريقية الأب والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية

- كما أنها عائلة إكناتية، أي النسب للذكور، والانتماء أبوي، وينتقل الميراث في خط أبوي»(مصطفى بوتفنوشت.1985.ص14)، ولهذا فالعائلة الجزائرية تنحل إلى نموذجين هما: العائلة المركبة: وتتطابق مع العائلة الموسعة [الآباء، أبناء متزوجين، أولاد، إخوة، وأخوات...] أما العائلة البسيطة أو الحديثة، وهي ذات أحجام مختلفة، والفرق بينهما يكمن في أن الأولى المركبة يبقى فيها الأبناء بعد الزواج، أما الثانية البسيطة فالأبناء يتركون البيت عند الزواج، غير أن هذه التركيبة الأسرية عرفت تحولات كبيرة بعد فترة الاستقلال، وتسمى بمرحلة انقسام العائلة، لأن العائلة التقليدية تتجه نحو الاختفاء منذ سنة 1962م ، مع تطور المجتمع الجزائري.

8-2- مرحلـــة إنقســـام العائلـــة:

عرفت العائلة الجزائرية الحديثة مرحلة إنقسام خاصة، للشكل العائلي البسيط الذي إنحدر منه إنفجار العائلة الموسعة، وفي مرحلة تاريخية ما بعد الاستقلال، بدأ تقلص حجم العائلة الموسعة، حيث « تقلصت بعض وظائفها وخصائصها مع تمركز بعض الوظائف والخصائص الأخرى» (محمد صفوح الاخرس .1976. 12) ونتيجة لهذا الانقسام تكونت عائلات جديـــدة حديـــثة، « وأظهر التحقيق أن 51,3% من العائلات لها تركيب بسيط-زوج-زوجة-أبناء»(مصطفى بوتفنوشت.1985.ص37-38) ، وكل ذلك كان نتيجة لإدخال التكنولوجيا والإتجاه نحو التطور من الإطار التقليدي إلى الإطار الحديث .

ورغم ذلك تبقى المحافظة على احترام القيم الموروثة عند الأجداد والتطلع إلى حرية فردية، وزوجية، وتعتبر فترة الإستقلال الوطني مولد للحريات الفردية في جميع المجالات، مثل خروج المرأة إلى العمل، العلاقات بين الجنسين- إختيارية-الاقتصاد ، التربية،...الخ . ونظرا للتغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري ونتائجها على البنية العائلية، اتخذت هذه الأخيرة أشكالا جديدة في الوسط المدني في الجزائر. أي أن ظهور عائلات جديدة صغيرة الحجم، وهي الأسرة النووية الحديثة.

8-3- مرحلة ظهور الأسرة الحديثة وعوامل انتشارها في المجتمع الجزائري:

من أبرز المشكلات المعرفية التي تواجه علم الإجتماع العائلي بصفة خاصة الأسرة الحديثة ودورها في المجتمع الإنساني، نتيجة ظروف نشأتها الإجتماعية، الإقتصادية، المهنية « وأمام هذا الوضع الجديد فالأسرة الحديثة أخذت في تكوين إيديولوجية جديدة تميزها وتدعم وجودها»(علياء شكري.1987.ص205) لا سيما منها الأسرة الحديثة في المجتمع الغربي التي

طرأت عليها تطورات شاملة النطاق في كل الطبقات، حيث رافق هذا التحول الكبير تفكك النسق القرابي القديم إلى وحدات قرابية صغيرة نسبيا ومستقلة عنها نعني–الأسرة الممتدة، والعشيرة – القبيلة ومن أبرز هذه الوحدات: الأسرة الحديثة أو النووية والتي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين وكلهم يعيشون تحت سقف واحد بشكل مستقل عن أسرتي التوجيه أي أسرة كل من الزوج والزوجة.

ويبدو ذلك واضحا في كتابات إميل دوركايم الذي أكد على « أن الأسرة الحديثة هي وحدة قرابية منعزلة نسبيا» (مجد الدين خيري.1994. ص21) ، وهذا الوضع يؤدي إلى المحافظة على التماسك الإجتماعي بين جميع وحدات المجتمع الحديث، و يقتضى ذلك عرض لنماذج أسر حديثة واقعية في المجتمعات من أجل التأكيد على الإنتشار الشامل لهذه الأسر النووية الحديثة، وكذلك الكشف عن نوع العلاقات داخل البناء الأسري الحديث داخليا وخارجيا، ودرجة الاستقلال هي ذاتها بالنسبة لجميع المجتمعات الحديثة، نتيجة للإنقسامات التي خضعت لها المجتمعات المعاصرة ، فالمجتمع المتقدم له القدرة على تحقيق إشباعات مادية ومعنوية للفرد، أي قدرته على السيطرة وتوجيه تلك الأبنية الأسرية.

ونتيجة لهذه العلاقة الجدلية القائمة بين الأفراد والبناء الإجتماعي وجهت الأسرة إلى النمط الحديث أوالأسرة الحديثة تلاؤما مع ثقافة المجتمع تحت ضغط الظروف، فالأسرة الحديثة في الولايات المتحدة تشمل الزوجين والأبناء المباشرين فقط وتتميز باستقلال مكاني ومالي، وتعيش بمعزل عن كل تأثير من والدي الزوجين، وتمتاز العلاقات بين الجيلين بالبساطة والتعاون.

بينما النموذج البريطاني أوالأسرة الحديثة تربطها علاقات قوية جدا وتفاعلا عاليا عند الأزمات، والمشاكل الأسرية، يقابله ضعف نسبي من الناحية المالية، كما أن هذه الأسرة تضم أحد الأجداد من ناحية الأب.

لكن الأسرة الفرنسية، فهي خلاف ذلك، والدا الزوجين يلعبان دورا هاما في تنمية الوعي القرابي بالعلاقات القرابية، ومقارنة بين هذه النماذج الثلاثة من الأسر نلاحظ أن المجتمع المتقدم يخضع في تفاعله لمنطق مغاير يسيطر عليه تقسيم العمل وضبط القانون الوضعي الأكثر قوة في المجتمع.

أما بالنسبة للمجتمع العربي: أكدت نتائج الأبحاث الميدانية التي أجريت في عدد من المجتمعات العربية على سيادة نمط الأسرة الحديثة حوالي95% من النمط الحديث، ولم تتعدى الأسر الممتدة عن 22% فقط من خلال دراسة ميدانية لفهد الثاقب أجريت بالكويت، وكذا الأمر بالنسبة للدول العربية الأخرى وظهور النمط الأسري الحديث فيه، السعودية، بيروت ، وعموما

فإن تغير الأسرة العربية من النمط الممتد إلى النمط الحديث كان نتيجة لعدة عوامل، التصنيع- شروط التنوع الاقتصادي والمهني- سيادة التنظيم البيروقراطي مما يؤدي إلى تغير واضح في العلاقات مع الأقارب، حيث يقل الاتصال بينهم نتيجة للإنشغال بالحياة المعيشية.

بينما العالم الثالث: نلاحظ بأن الدراسة حول الأسرة الحديثة في هذا المجتمع قليلة، ومعرفة بسيطة نتيجة لقلة الإسناد المرجعية وذلك لأسباب عديدة منها: دخول علم الاجتماع العائلي مجتمعات العالم الثالث حديثا مما جعل العمل فيه صعب ، كذلك عدم وضوح الإيديولوجيات السائدة في المجتمع (أي الاستقرار السياسي والاجتماعي) مما أدى إلى غموض طريق العمل البحثي لأن هذا الميدان يتطلب الشروط والظروف الموضوعية، ولذلك فإن من مميزات الأسرة الحديثة في العالم الثالث- فقدان العزلة تقريبا، أي الاحتفاظ بعلاقة المحاور القرابية تدخل أحد الأقارب الخال، أو العم بإبداء الرأي في الزواج حتى في حالة وجود الأب ، كذلك استقلالية الأسرة الحديثة مكانيا، لكنها موحدة من الناحية المادية، لأنها لا تكتفي بدخلها- « ما زال الرجل يلتزم بالسلطة الاقتصادية والاجتماعية والتوجيهية داخل الأسرة»(محمد صفوح الاخرس1976.ص35)- بالإضافة إلى تغيير مركز المرأة الإجتماعي، ولذلك فإن سبب تحول الأسرة الممتدة في المجتمع الثالث-« والتي كانت العامل الأول في بقاء وتماسك البناء الإقتصادي والإجتماعي» (حسين رشوان.1997.ص219) - يرجع إلى:

1- امتزاج الثقافات وتأثير القطب الأكثر ضعف وتبعية للقطب الآخر. 2-« إحلال الولاء للدولة بدل الولاء للأسرة»(حسين رشوان.1997.ص219) نتيجة تمعتها بالسلطة المطلقة على المجتمع.

3- كذلك خروج المرأة للعمل، وتغيير نظام توزيع الأدوار داخل الأسرة.

أما بالنسبة للمجتمع الجزائري: هناك ندرة ملحوظة في الدراسات العلمية حول هذه الأسرة الحديثة على وجه الخصوص بالرغم من وجود تحولا واسعا فيها -الأسرة الجزائرية-وانتقالها من النمط الممتد إلى النمط الحديث (النووي) خاصة بعد فترة الاستقلال تبعا للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية الحالية للمجتمع الجزائري الحديث، ولذلك فإن ظهور الأسرة الحديثة وانتشارها لم يكن نتيجة إنتاج معين ، أو مستوى معيشي، أو نشاط اقتصادي بل هو قالب نموذجي له ظروفه، واستعداد ثقافي خاص للأفراد في المجتمع، وفي حالة تفاعلهما معا، والذي يعكس ضمنيا درجة الوعي السائد بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

لكن الأمر الذي ينبغي تأكيده هو اختلاف المجتمع الجزائري عن بقية المجتمعات المذكورة يرجع إلى أسباب معينة منها:

«1- ضعف الدخل القومي والفردي، وبالتالي تدني المستوى المعيشي.

2 – غموض الإيديولوجية المتبعة.

3– التبعية الضمنية للمستعمر بأسلوب مباشر أو غير مباشر في تكسير النمط الإجتماعي السائد في المجتمع.

4–تاريخ وحضارة المجتمع الجزائري والذي يعود إلى أكثر من خمسة وعشرين قرن»(Mostefa Boutfnoucht .p9)وبناء على هذا التمايز العميق سنناقش نمط الأسرة الجزائرية الحديثة بعمق.

– بماذا كان يمتاز نمط الأسرة الجزائرية القديمة...؟

سبق وأن قلنا بأن الأسرة الجزائرية القديمة تشمل كل من: الآباء،والأبناء، والأحفاد يعيشون تحت سقف واحد، مقر سكني كبير، ذا طابع معماري عربي، ذو ساحة كبيرة، تحيطها عدد من الغرف الصغيرة الخاصة بالأطفال، والأحفاد، ولأسرهم الصغيرة وتسمى "بالدار الكبيرة" ويقتصر العمل الداخلي على المرأة، والعمل الخارجي على الرجل دون تدخل أحدهما في عمل الآخر، بل أن الرجل يحتقر عمل المرأة ومكانتها، وهي بدورها لا تقتحم عمل الرجل، ولا يجوز لها أخلاقيا وعرفيا ذلك نتيجة تشبع قيمي، «أما بالنسبة لطبيعة عمل الرجل يندرج ضمن إطار الملكية الخاصة المشتركة بين رجال الدار الكبيرة ويخضع في تسييره إلى كبير العائلة ذو سلطة واسعة» (p37. ibid) إذن كبير العائلة هو كبيرهم سنا وله تجارب وخبرات تعكس ذلك، في حين تأثير المرأة ضعيف في حالة تواجد الرجل، وبهذا الشكل، فإن الأسرة الجزائرية القديمة يسيطر عليها الطابع الممتد، سواء أثناء الفترة الإستعمارية أو بعدها بقليل لا تزيد عن العشرية وعند هذا الحد من التحليل نتساءل:

– لماذا تحولت الأسرة الجزائرية من النمط الممتد إلى النمط الحديث؟

لقد شرع النظام الفرنسي منذ دخوله الجزائر بأسلوبه الإستعماري المباشر والغير مباشر، بتحويل ثقافي بطيء وغير مدرك، وكذا عملية هدم البناء الإجتماعي الجزائري المحتك بالبناء الفرنسي، قصد إحلال مكان الجزائر في الموقع الإقليمي البري والبحري، إضافة إلى سلبه الأراضي والممتلكات من أصحابها (العائلة الكبيرة) وهي ممتلكات مشتركة وتحولت إلى ملكية خاصة بهذا النظام بمعنى تحول المجتمع إلى طبقة أجيرة تدريجيا، وبالتالي ضعفت سلطة الرجل على أفراد العائلة بل تقلصت. هذا وبالمقابل تحصلت المرأة على حقوقها من خلال مشاركتها في الثورة التحريرية ولذلك تشتت القوة المركزية للأسرة قبل الإستقلال هذا بالنسبة للمرحلة الأولى.

أما المرحلة الثانية أي فترة ما بعد الاستقلال، حيث قامت الدولة بإنشاء شبكة صناعية على مستوى الأرض الإقليمية لها، لتوسيع قاعدة القوى العاملة الأجيرة، أثناء فترة السبعينات، إضافة إلى بناء مساكن منفردة بالقرى الزراعية، المساكن الجاهزة بالعمارات مقابل الدخل القومي المتدني، هذا زيادة عن الأزمة السياسية خلال العشرية الأخيرة إذن حتى يتأقلم البناء الأسري مع

هذه الظروف والأوضاع، السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، ولذلك تحولت الأسرة الممتدة إلى الأسرة الحديثة من حيث:

1- البعد الوظيفي: تقلص عدد وظائف الأسرة القديمة، إقتصادية، تربوية، إجتماعية ونتج عن تغير الأسرة مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي سيطر على المجتمع الحديث.

2- البعد البنائي: نتيجة لتطور التكنولوجيا، وصعوبة الوظائف رغم تقلصها، أدى كل ذلك إلى تحول الكثير من الكماليات إلى ضروريات المعيشة في الحياة المعاصرة بل أصبح من الصعب على الأسرة الحديثة تحقيق هذه الإشباعات المتعددة الأبعاد الأمر الذي أدى إلى تقلص بنائي من حيث عدد أفرادها ونوعهم.

3- البعد القرابي: الرابطة الدموية وهي محور العلاقة القائمة بين أفراد الأسرة والمتمثلة في نظام الانتساب المزدوج بمعنى إحتفاظ الأب والأم بحق النسب في نقل الاسم والإرث المادي والمعنوي لأبنائهم مع الإحتفاظ بسلطة تسيير شؤون الجماعة الأسرية. ولذلك اتخذت العلاقات الأسرية نحوا مغايرا عما كانت عليه – ضرورة التعاون – وتقسيم الأدوار بينهم حسب قدرات كل فرد ، ويدل ذلك على التزام الأسرة الحديثة بطابع الموضوعية مما أدى إلى البحث عن بناء إجتماعي جديد، وهو البناء الإجتماعي النووي الحديث- الأسرة الحديثة- ذات حجم صغير والتي لا تتعدى كل من الزوج، والزوجة، والأولاد المباشرين فقط، حيث تمر بأدوار كثيرة متعاقبة لها صفاتها وخصائصها، ووظائفها الإجتماعية.

8-3-1- أنماط الأسرة الحديثة:

تعتبر الأسرة الحديثة النمط المميز في المجتمع الحديث وهي أنواع فرعية، سواء من حيث الإنتساب الشخصي، أو من حيث الشكل.

أ- بالنسبة للإنتساب الشخصي هناك نوعان من الأسر.

1- أسرة التوجيه Famille D'orientation: وهي« إعداد الفرد لأداء دوره في المجتمع» (ع القادر القصير1999.ص51) من خلال عملية التنشئة الإجتماعية في توجيه الأبناء.

2- أسرة الإنجاب Famille de procreation: « وهي الأسرة التي تكونت بعد الزواج وتم فيها إنجاب الأطفال ».(مخبة اساتذة علم الاجتماع.1975.ص183).

ب- « بينما الأشكال الفرعية الأخرى للأسرة الحديثة فهي تسعة أنماط».(اقبال محمد بشير.دس.ص17-18):

1- الأسرة الحديثة المعيارية: تشمل الزوج، الزوجة، الأبناء، يعيشون في منزل واحد، عمل الزوج خارج البيت، والزوجة تدير شغل البيت.

2- الأسرة النووية الثنائية: تشمل الزوج، زوجة بلا أطفال، ويعمل أحدهما أوكلاهما خارج البيت.

3- الأسرة ذات الشريكين العاملين: يزاول الزوجين العمل من بداية زواجهما.

4- الأسرة ذات الولد الواحد: وهي أسرة نتيجة الطلاق أو الهجر أو الإنفصال.

5- الأسرة ذات الثلاث أجيال: يعيشون في منزل واحد.

6- الزوجان متوسطا أو متقدما العمر: عمل الزوج خارج البيت، والزوجة تدير شغل المنزل، والأبناء تزوجوا وكونوا أسر منفصلة.

7- الأسرة التي خرجت فيها المرأة للعمل: وإلتحاق الأطفال بالمدارس.

8- أسرة متشابكة الأقارب: عبارة عن أسر نووية صغيرة تضمهم حدود جغرافية، تخضع لنظام إقتصادي، وإجتماعي واحد.

9- أسرة الزواج المتكرر:أحد الزوجين فيها قد سبق له الزواج، أو الطلاق.وتشمل أحيانا أطفالا من زواجهما السابق.

8-3-2- أدوار الأسرة الحديثة: تمر الأسرة الحديثة بأدوار في المراحل التالية:

1- مرحلة التمهيد للزواج: وهي مرحلة وضع أسس الحياة الزوجية بين الزوجين، ويتضح لهما واقع الأمر، وتختلف هذه المرحلة من مجتمع إلى آخرالريف ، المدينة، "وتختلف الدوافع بإختلاف الإتجاهات الفردية".(مصطفى الخشاب.1987.ص81).

2- مرحلة الزواج: تتميز الأسرة الجزائرية خاصة بإلتزامها بهذه المبادئ والمراسيم حفاظا على العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وهي بداية الحياة الزوجية.

3- مرحلة الإنجاب: وهي كنتيجة للمرحلتين السابقتين ثمرة الزواج=إنجاب الأطفال، وهي مرحلة الفهم الصحيح للحياة الأسرية وإدراكهما لمسؤولياتهما إتجاه أبنائهما والعناية بهم.

4- مرحلة إكتمال نمو الأبناء: وهي المرحلة التي ينضج فيها الأبناء ويعتمد كل منهما على نفسه ويستقل مكونا أسرة جديدة.

تلخيصا لما سبق نقول أن هذه المراحل كلها ليست منفصلة عن بعضها البعض وإنما تعبيرا عن أدوار متتابعة للأسرة الحديثة ويبدوا ذلك واضحا من خلال خصائصها .

8-3-3- خصائص الأسرة الحديثة: ونتيجة لتفاعل العديد من العوامل التي أدخلت على الأسرة الحديثة جملة من الخصائص والتي جعلتها متميزة عند الأسر الأخرى وظيفيا وبنائيا، من حيث عدد الأفراد وأنواعهم وعلاقتهم ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

الحرية الفردية العامة- الأسرة وحدة قرابية مستقلة ومحدودة النطاق- تغيير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة واعتمادها على الدخل الذاتي مع تركيزها على الحراك المهني

والجغرافي للفرد- كذلك اتساع سلطة الدولة في تنظيم وتوجيه الأسرة- حجم الأسرة وتنظيم النسل، ويتبع ذلك بتوضيح أهمية هذه الخصائص التي جعلت حياة أفراد الأسرة الحديثة أكثر عصرية وتحضر وللإشارة سوف نقوم بشرح هذه الخصائص.

1- بالنسبة للحرية الفردية العامة:

حيث« حلت الفردية محل الأسرية» (سناء الخولي.1984.ص122) بمعنى قدر الفرد على اكتشاف نفسه وتحقيق ذاته، حق التعرف والتملك، والعمل دون قيد.

2- الأسرة وحدة قرابية مستقلة :وتعني استقلالية الخلية الزوجية عند الأسرة الممتدة وهي من أهم السمات البارزة في الأسرالجزائرية الحديثة، وخاصة تحررها من كل الروابط المفروضة عليها، كالإستقلال المكاني، والهدف من ذلك إبعاد كل تأثير قرابي -كأم الزوج، الزوجة- على العلاقة الزوجية لأنه يؤدي إلى اضطراب العلاقة الزوجية ويتوقف نجاح الزوجان في ذلك على مدى التوافق الزواجي، ويعكس ذلك درجة كبيرة من الوعي والتعقل ثم تغيير المركز الاجتماعي لعناصرها، لأن هدف الأبناء والشباب التحلي بشخصية عصرية متقدمة ولذا فالشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو الإلتزام بمبدأ استقلالية الشخصية والأسرة، قبل الزواج وبعده، لأنهما من أهم المميزات الهامة للأسرة الحديثة والحياة الإجتماعية العصرية.

3- تغيير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة واعتمادها على الدخل الذاتي:لقد رافق التطور التكنولوجي الحديث والتغيرات الحديثة في المجتمع المعاصر، التحاق المرأة بميـــدان الشغـــل « إن نزول المرأة إلى العمل نتيجة للتصنيع، والتعليم والتغيرات الاجتماعية» (احمد يحيى ع المجيد.1998.ص97)، وتعد من أبرز الظواهر المميزة للأسرة الحديثة لأن في ذلك منفعة عامة على الأسرة والمجتمع، مما أدى إلى تغيير وضعيتها الإجتماعية والإقتصادية، داخل الأسرة والمجتمع بل أضحت عنصرا إيجابيا وسيدة تسيير شؤون المنزل.

الأمر الذي جعلها تشعر بالحرية الحقيقة ومساواتها مع الرجل في القدرة العملية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ضمان حقها في الميراث، وبناءا على ذلك فالأسرة الحديثة تعتمد على الدخل الذاتي، مرتب الزوجين أو أحدهما في تحقيق إشباعات أفرادها المادية والمعنوية الأسرية- مما أدى بالضرورة للجوء المجتمع إلى إنشاء مساكن مستقلة عن الأسرة الكبيرة تحولت إلى مجموعات أسرية حديثة، وهو ما نلاحظه في واقع المجتمع الجزائري، وهذه الاستقلالية لا يمكن تحقيقها إذا كان دخل الأسرة ضعيف، ولذا يجب على الزوجين الاعتماد على النفس دون مساعدة أحد في تلبية متطلبات وحاجيات الأسرة، لأن من مميزات الأسرة الحديثة أن تكون ذات قاعدة مادية اقتصادية تتمتع بالإستقلال التام.

4- تركيز الأسرة الحديثة على الحراك المهني والجغرافي للفرد:« لأن الاستقلال السكني للأسرة الحديثة يحرر أفرادها من القيود الإجتماعية الكثيرة مما يجعل الأفراد اكثر حرية في التنقل بحثا عن فرص العمل أفضل»(مجد الدين خيري.1994.ص 24) فالوظيفة المنوحة للفرد حسب الكفاءة تستدعي حراكا مهنيا وجغرافيا في المجتمع الحديث، لأن الأسرة الجزائرية الحديثة تعمل بإستمرار على التقدم المهني لإكتساب أنماط وإتجاهات سلوكية تتناسب مع هذا التقدم.

5- دور سلطة الدولة في توجيه وتنظيم الأسرة: تعتبر الأسرة من بين المؤسسات الهامة التي يجب عليها الإلتزام بالخضوع لقانون الأسرة الذي ينظم العلاقات الزوجية وكيفية بنائها، كما تلزم بأساليب التربية الحديثة، حفاظا على الوجود المادي والمعنوي لكل فرد ونتيجة لوصاية الدولة على الأسرة ومسؤولياتها عليها أصبحت ملزمة بتوفير الكثير من المتطلبات منها المساكن ذات الحجم الصغير والتي تتناسب مع وضعية الأسرة الحديثة.

6- حجم الأسرة وتنظيم النسل: حيث كانت الأسرة الجزائرية قديما تشجع على كثرة الأبناء، والإكثار من النسل رمز للإفتخار والاعتزاز،والسيطرة والقوة، إلا أن مثل هذه القيم خضعت للاتجاهات الحديثة في تنظيم الأسرة ، تبعا للتعاليم الطبية والصحية، وأن الإعتدال في حجم الأسرة هو المعمول به تقريبا في كل الأسر الحديثة، أي القليل من الأبناء والكثير من الرعاية والعناية، لأن تنظيم الأسرة يعني تنظيم حياة الإنسان في كل الميادين، وهي مبادئ الأسرة الحديثة، فزيادة عدد أفراد الأسرة مثلا يعني قلة نصيب الفرد في العيش الحسن والعكس صحيح، طبعا هذا من الناحية الاجتماعية أما من الناحية الآخرى، النفسية فتنظيم الأسرة يلعب دور مهم في تأمين الاستقرار النفسي والاجتماعي لكل أفراد الأسرة، لأن الأسرة قليلة العدد يسودها الشعور بالارتياح النفسي، الجسدي، والمادي، وبالتالي ضعف المجهودات المادية والمعنوية مما يوحد اتجاهاتهم التربوية نحو الأبناء.

حقيقة أن قضية خصوصية الأسرة تجعلنا« نتساءل عن مدى قدرة تدخل الدولة الجزائرية في مثل هذا النظام وإجبار كل أسرها على الأخذ بسياسية مبدأ تنظيم النسل غير انها فشلت في ذلك إلا في مستويات قليلة حيث يرتفع المستوى التعليمي ، وتتحسن مستويات المعيشة مقارنة بالدول الغربية التي تعمل على نظام منع تحديد النسل».(Hamel A. et Haffad T. 1999 .) من خلال ما سبق يبدو أن الفرق الوحيد بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة، عدد الأفراد ونقص العناية بينما الأسرة الحديثة تؤمن بإنجاب عدد قليل من الأطفال مع العناية والرعاية الكبيرة لهم.

ومما سبق ينبغي للأسرة الجزائرية الحديثة خاصة العناصر الشابة منها، أن تلتزم بهذه الخصائص والطرق في أسلوب الحياة والتحكم في نسلها عن طريق التنظيم المحكم تفاديا للمشاكل التي تعاني منها أغلبية الأسر في وقتنا الحالي [كثرة الأولاد، ضيق المسكن، صعوبة المعيشة...]

، من أجل الوصول إلى ما وصلت إليه الأسرة المتطورة. ومن الواجب أيضا على المجتمع الجزائري خاصة أن يعمل على حث أفراد الأسرة من آباء وأبناء، الإلتزام بهذه الميزات قصد تسهيل عملية التغيير في سبيل التنمية والتقدم.

8-3-4- عوامل انتشار الأسرة الحديثة في المجتمع الجزائري:

من خلال مضمون العناصر السابقة يتضح لنا بأن ظهور الأسرة الحضرية الحديثة في المجتمع الجزائري ليست حديثة العهد بل تزامنت مع أنماط ونظم أسرية منذ القدم، وقدم يعم هذا الوضع كافة المجتمعات الأخرى التي انتشرت فيها هذه النماذج الأسرية الحديثة، والتي قد تكون نتيجة لما أثبتته الدراسات الاجتماعية حول هذه الظاهرة.

بينما ظهور الأسرة الحديثة في المجتمع الجزائري مغايرا لذلك نظرا لما ذكرناه سالفا – نموذج الأسرة الحديثة في المجتمع الجزائري،وأسباب إختلافها عن المجتمعات الأخرى- غير أن التفسيرات تعددت حول أسباب وعوامل إنتشار هذا النموذج الأسري أو الأسرة النووية الحديثة في العالم الحديث بصفة عامة ومن بينها: النظريات ذات التفسير الأحادي العامل، والنظريات ذات التفسير المتعددة العوامل.

أولا: النظريات ذات التفسير الأحادي العامل: نتيجة لتأثير التصنيع والتحضر والتقدم التكنولوجي شهدت المجتمعات الحديثة تغيرات اجتماعية ثقافية، اقتصادية سريعة، حيث أصبح التقدم التكنولوجي مقياسا في تحديد درجة تطور المجتمعات وانعكست هذه التأثيرات على الأسرة وأحدثت فيها تغيرات جذرية، ومن أهمها :

ظهور الأسرة الحديثة، والتحول المستمر من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية الحديثة، بل من المتوقع تلاشي هذه الأسرة الممتدة مستقبلا، «لأن التكنولوجيا الحديثة لا تتلاءم مع طبيعتها بل تتفق مع طبيعة الأسرة الحديثة وايديولجيتها»(عبد القادر لقصير.1999.ص82)لأن للتقدم التكنولوجي تأثيرات متعددة على الأسرة بنائيا و وظيفا في المجتمعات الحديثة كإنتشار هذا الشكل من الأسرة؛ فالتكنولوجيا ليست السبب في نشأة هذا النوع من الأسرة، وإنما هي أكثر الأشكال ملاءمة للنظام التكنولوجي بالإضافة إلى تغيير العلاقات الأسرية الداخلية.

وما ينبغي الإشارة إليه أن التصنيع وما يتبعه من تحول تكنولوجي قد ينتج عنه فعلا انقلاب في تركيبة القيم وإعادة توزيع الأدوار كما أنه لم يكن العامل الوحيد في انتشار الأسرة

الحديثة في المجتمعات الصناعية وإنما كان نتيجة تغيير الإتجاه الإقتصادي، وظهور مطالب كثيرة كالعلم والخبرة وأصبح الفرد ملزما بممارسة عملا في هذا النظام أو المجتمع. ومما سبق يمكن القول أن التصنيع غير بنية النظام الاجتماعي كله من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع صناعي وهذا الأخير هيأ جملة من الظروف الزمانية والمكانية لإنتشار الأسرة الحديثة في المجتمع الحديث.

ثانيا: النظريات ذات التفسير المتعددة العوامل:وهي نظريات شمولية لها أسباب وتفسيرات عديدة بإعتبار أن هناك عدة عوامل متفاعلة فيما بينها مما زاد عموميتها في المجتمع الحديث.

إن التقدم العلمي قد فتح أبواب كثيرة حيث إستقر أرباب الأسر من حيث : المهنة، والسكن، وتحقيق مطالبهم هذا بالإضافة إلى انتشار الوعي النوعي، دور المرأة داخل وخارج الأسرة وحصولها على حقوقها مما أدى إلى تأخر سن الزواج عندها بالإضافة إلى منافستها للرجل ومشاركته في تسيير شؤون الأسرة كالعناية بالأطفال ورعايتهم، وهو أمر صعب التحقيق بالنسبة للأسرة الممتدة. كذلك تحول الكثير من كماليات الحياة الأسرية إلى ضروريات الحياة المعاصرة في مقابل إنتشار التكنولوجيا المنزلية مما زاد من حدة أعباء الإقتصاد وتنوع المشاكل في الأسرة الممتدة بالإضافة إلى آثار التصنيع، كل هذه العوامل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أدت إلى إنتشار الأسرة الحضرية الحديثة.

3-4- المقومات الإجتماعية للأسرة الحديثة في الجزائر:تحتاج الأسرة الجزائرية الحديثة إلى عدد من المقومات البنائية الأساسية والتي هي بمثابة الأسس الأولى لتكوين هذا البناء حتى تتمكن من القيام بوظيفتها كمؤسسة إجتماعية، ووحدة ديناميكية متفاعلة صغيرة الحجم لها أهدافها وعضويتها، ونظمها فالأسرة الجزائرية تهدف إلى نجاحها وتوافقها الإجتماعي الذي يتوقف على تكامل بعض هذه المقومات ومن بينها ما يلي:

3-4-1- المقومات الدينية: تعتمد الأسرة في استقرارها على الدعامة الأولى في حياتها(الدين) لكونها أول مؤسسة تربوية في نمو الخلق وغرس القيم الروحية، والمثل العليا، والطاعة وغيرها من الفضائل الأخلاقية التي ينشأ عليها الأبناء منذ الطفولة يكتسبونه من التربية الأسرية أي ما ينقله الآباء للأبناء. مما يؤدي إلى التكامل بين أعضاء الأسرة.

3-4-2- المقومات الصحية:أي سلامة الأسرة من حيث الوراثة والصحة العامة، « ولا شك أن سلامة الأبوين الصحية تؤدي إلى نسل سليم وبالتالي أسرة سعيدة»(أميرة منصور يوسف.1999.ص58) فالمرض يؤثر على الفرد وأسرته حسب نوعيته ويضرب نظام الحياة الأسرية ويستوجب ذلك توفير الرعاية الصحية.

3-3-3- المقومات الإقتصادية: من الأمور الحيوية وفي حياة الأسرة هو إشباع الحاجات المادية لأفرادها ويرتبط ذلك بالمستوى المعيشي ودخل الآباء الذي يختلف باختلاف المستويات المهنية، والقدرات في مجتمعنا الجزائري، والتفاصيل تنصح أكثر من خلال دراستنا الميدانية كما يجب على هذه الأسرة الجزائرية الحديثة الإلتزام ببرنامج خاص حسب ميزانيتها من أجل تحقيق التوازن بين الدخل والإنفاق.

3-4-4- المقومات النفسية والاجتماعية: من عوامل نجاح الزواج التماسك والاستمرار الأخذ والعطاء، والقرارات المشتركة، لأن الحياة الزوجية تتضمن أساليب مشتركة كإنتماء الزوجين إلى ثقافة اجتماعية متماثلة عادات سلوكية متشابهة، الاشتراك في الأهداف مما يؤدي إلى التكييف المتبادل ، لأن نجاح الحياة الأسرية أيضا يتوقف على شعور الزوجان بأهمية العلاقات الاجتماعية والرغبة في إستمرارها التكيف المتبادل بين الأدوار الزوجية لأن المسؤولية مشتركة نحو تربية الأبناء، وضمان حياتهم، وعليه فإذا ما توافرت في الأسرة مثل هذه المقومات يمكن القول أن مثل هذه الأسرة تعتبر صالحة في كل زمان ومكان.

خلاصة :

ان المتتبع لتحليل سوسيولوجية المجتمع الجزائري يلحظ جليا ذلك التباين بين نظام الاسر في المراحل التاريخية و خاصة ذاك التغيير الجذري للاسرة الجزائرية الحديثة و بالاخص الفترة الفترة الممتدة من نهاية الثمانينات إلى غاية اليوم و ما انجر عنها من تغيير للادوار و الوظائف اثر سلبيا و زعزع الاستقرار الأسري الذي كان ميزة الاسرة الجزائرية في عصر مضى .فنشأ نوع من اللااستقرار ظهرت ملامحه في التفكك على الصعيدين الداخلي و الخارجي للأسرة الجزائرية ، و هذا ما سنتطرق إليه في فصلنا الخامس .